

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ٦٢

الخميس، ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

لن تتخذ أي إجراء بشأن هذا البند في هذه المرحلة من نظرها، وذلك وفقا للتأكيدات التي تلقيتها بهذا المعنى.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٥٩ من جدول الأعمال

وإذ أشير إلى المشاورات التي أجريتها مع مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، فإنني أود أيضا أن أعلم الجمعية بأنه لا يوجد شرط ملزم بتقديم المقترحات في إطار بند معين من جدول الأعمال عند بداية النظر في ذلك البند من جانب الجمعية العامة. ووفقا للممارسات المتبعة للجمعية العامة، تقدم المقترحات في إطار بند معين من جدول الأعمال من جانب مقدميها قبل أن تبدأ الجمعية العامة في عملية البت.

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

مشروع القرار (A/52/L.7)

تعديل (A/52/L.47)

ونظرا لهذه الاعتبارات، أفهم أن البيانات التي قدمتها الدول الأعضاء أثناء مناقشة البند ٥٩ من جدول الأعمال، دون المساس بمضمونها، لا ينبغي أن تعتبر عرضا رسميا للمقترحات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى أنه قد تم حتى الآن تقديم اقتراحين في إطار البند ٥٩ من جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، المعنون "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة". وهما مشروع القرار A/52/L.7، والتعديلات المقترحة عليه الواردة في الوثيقة A/52/L.47.

وأفهم أيضا أن تقديم المقترحات في إطار هذا البند من جدول الأعمال، إذا ما جرى وفي الوقت الذي يجري

وإذ نفتتح المناقشة بشأن البند ٥٩ من جدول الأعمال، أود أن أؤكد مجددا أنني أفهم أن الجمعية العامة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الخلاقات. فأوجه الغموض تعكس جوانب عميقة من عدم اليقين الجيوسياسي التي لا يمكن أن تسوى إلا بمرور الوقت من خلال الأحداث في العالم الحقيقي، وليس في أي فريق عامل.

وينبغي أن يكون هذا جليا إذا كان لنا أن ندرس أصول العضوية الدائمة الراهنة. فالبلدان ذات العضوية الدائمة كانت المنتصرة في الحرب العالمية الثانية. وقامت تلك البلدان بمنح نفسها امتياز حق النقض لأنها كانت يومئذ أساسية جدا في صون السلم والأمن الدوليين إذ كان يتعين عليها أن تطمئن إلى أنها لن ترغم على اتخاذ تدابير من شأنها أن تؤدي إلى صراعات فيما بينها. ذلك كان من الممكن أن يؤدي إلى انهيار الأمم المتحدة.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، كان من السهل تحديد هوية تلك الفئة القليلة القوية. وإذا كان الخراب يعم معظم أنحاء العالم بعد صراع مديد ومدمر، فقد كان من السهل التمييز بين الراحين والخاسرين. وكان من المنطقي أن تقع على عاتق المنتصرين المسؤولية الأولى عن صون النظام العالمي الجديد. وعلى أية حال، لم يكن هناك أي خيار. ولم يكن بمقدور أحد آخر أن يجادل بنجاح ضد إدعاءاتهم. ومركزهم كأعضاء دائمين جسد الوقائع الجيوسياسية القوية لتلك الفترة.

وبالرغم من ذلك، وحتى آنئذ، فإن اثنين من الثلاثة الكبار المنتصرين - أي الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة - ساورتهما الشكوك بشأن رأي روزفلت في قدرة الصين على الاضطلاع بدور رئيسي في عالم ما بعد الحرب، وكان اصرار تشرشل على ضم فرنسا إلى جماعة الصفوة قد جابهه روزفلت وستالين بشك مماثل ولذا ينبغي ألا نفاجا بأننا نواجه الآن مصاعب أكبر في محاولة تقرير من ينتمي إلى الصفوة الجديدة.

ونهاية الحرب الباردة أخذت الجميع على حين غرة. وحسمها كان أبعد ما يكون عن الوضوح. وأدت نهاية الحرب الباردة إلى فترة من التحول وانعدام اليقين. ولا نزال نناقش تلك الآثار لأننا لا نزال نعيشها. ومن الواضح بطبيعة الحال أن العالم قد تغير، إلا أن هذا في حد ذاته لا يحدد أي شكل جيوسياسي جديد معين. فبنية القوى في النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة ما زالت تتشكل. ولا يمكن حتى الآن التنبؤ بنتائج هذه العملية. والأمم المتحدة، بوصفها منظمة للدول ذات السيادة، يجب عليها بالضرورة تجسيد الواقع الدولي أكثر من تشكيله،

فيه، سيكون حسب الترتيب الذي قدمت فيه، وذلك، من جملة أمور أخرى، وفقا للمواد ٧٨، ٩٠ و ٩١ من النظام الداخلي للجمعية العامة. نبدأ الآن المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

السيد كوسيكان (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مناقشتنا بشأن إصلاح مجلس الأمن في السنوات الأربع الأخيرة أدت إلى نتيجتين واضحتين، وإن كانتا تتعارضان بعض الشيء. أولا، ما من شك في أن غالبية الدول الأعضاء ترى أن التكوين الحالي لمجلس الأمن وطرائق عمله قد عفا عليها الزمن وغير مرضية. ثانيا، من الواضح على حد سواء للأسف، أنه وبالرغم من هذا الرأي المتشاطر على نطاق واسع، هناك احتمالات قليلة لإحراز تقدم مبكر. وتنشأ الصعوبات الرئيسية من التناقضات وأوجه الغموض العديدة التي تكتنف المواقف التي اتخذتها الدول دائمة العضوية حاليا بشأن إصلاح مجلس الأمن، وبطبيعة الحال، فإن الميثاق يمنحها تأثيرا حاسما.

ولقد قام وفد بلادي في عدد من المناسبات بإجراء تحليل علني لهذه التناقضات وأوجه الغموض. ولن أكرر بالتفصيل ما سبق لنا وأعلنه. وأحيل الأعضاء إلى بيانات وفد بلادي في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن التي أدلى بها في ٥ و ٩ أيار/ مايو، ومؤخرا البيان الذي أدلى به وزير خارجية بلادي في هذه القاعة في ٢٩ أيلول/سبتمبر.

وهناك مسألة أساسية تتمثل في عدم إعلان الدول دائمة العضوية حاليا بصورة واضحة ما إذا كان ينبغي للدولة العضو الجديدة دائمة العضوية، سواء انتمت إلى بلد صناعي أو إلى بلد نام، أن تتمتع بحق النقض. وإن سلطة الدولة العضو الجديدة دائمة العضوية، ليست مسألة يمكن تأجيلها إلى موعد لاحق لمجرد تسهيل اختيار دول أعضاء دائمة العضوية. وذلك لأن سلطات الدول الأعضاء دائمة العضوية أساسية بالنسبة لفكرة العضوية الدائمة نفسها وتحدد ها.

وإننا لم نكن نتوقع أجوبة على الأسئلة التي طرحناها، ولم نتلق أي جواب مرض. ولا نشعر بخيبة الأمل على وجه الخصوص. وإن حسم أوجه الغموض ليس مجرد مسألة تفاوض على نص في الفريق العامل. وليس مجرد مسألة صياغة ذكية أو براعة دبلوماسية في تمويه

مهما يكن ذلك الذي قد يدعي البعض الإيمان به. ولكن حتى هذه الحقيقة التي لا جدال فيها

لا توفر أي توجيه عملي لمداولاتنا بشأن إصلاح مجلس الأمن.

فإذا كان هدف إصلاح مجلس الأمن هو أن يجسد على نحو أدق عالم ما بعد الحرب الباردة، فإن من المنطقي إذن أن يكون هناك عضو واحد فقط دائم العضوية، والآن فإن الولايات المتحدة وحدها تزاوّل نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي على نطاق عالمي اللازم لصون السلم والأمن الدوليين. ولكن بطبيعة الحال، ليس من المقبول سياسياً أن يكون هناك عضو واحد فقط دائم العضوية. وحتى الولايات المتحدة، في ظل مزاج التأمل الذاتي الذي عاشته في فترة ما بعد الحرب الباردة، تواجه صعوبات سياسية محلية في ممارسة قدراتها التي لا يرقى إليها الشك. وإن فشل الإدارة في اقناع الكونغرس بتسديد متأخراتها إلى الأمم المتحدة ليس إلا عرضاً واحداً صغيراً.

وحتى التفتّح العابر للحالة الراهنة للدول الأخرى دائمة العضوية قد يؤدي بنا إلى التساؤل عن المعنى الحقيقي للعضوية الدائمة في الحالة المعاصرة المتسمة بالتقلبات الجيوسياسية وانعدام اليقين. والانشغالات الرئيسية لروسيا لها طابع داخلي، وذلك أمر مفهوم. ونظراً لخطورة المشاكل التي تتصدى لها روسيا، فإنها لا تمتلك القدرة وليست لديها الرغبة في ممارسة سلطتها بصورة ثابتة على نطاق عالمي كما كان شأن الاتحاد السوفياتي. ومما لا شك فيه أن روسيا ستنهض من جديد ولكنها ستكون روسيا مختلفة، ذات مصالح وعلاقات عالمية تختلف عن تلك التي كانت للاتحاد السوفياتي.

وتمثل الصين الآن قوة بازغة، إلا أنها تظل في الأساس قوة إقليمية. ومن حيث دخل الفرد الواحد فإنها ستظل بلداً فقيراً لفترة طويلة في القرن المقبل. وينصب تركيزها على التنمية الاقتصادية وحسم المشاكل الداخلية الملحة. ولسنوات عديدة مقبلة سيظل اهتمامها الدولي الرئيسي منصّباً على ضمان السلم والاستقرار على الحدود المتاخمة لها وذلك لكي تتمكن من مواصلة النمو والتصدي لمشاكلها الداخلية. وستكون أكثر انشغالا بهذا من انشغالها بأي مكان آخر.

لقد أصبحت المملكة المتحدة وفرنسا الآن قوتين أوروبيتين تتمتعان في أحسن الأحوال ببقايا نفوذ عالمي وبنفوذ محدود خارج الاتحاد الأوروبي. ودلل التاريخ القريب المحزن للبوسنة على أن حتى أقوى الدول

العامّة قبل أربعة أعوام، أن تبدأ مناقشاتنا المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن بالنظر في معايير العضوية الدائمة. ومما يشجعنا أن عددا من الوفود الأخرى بدأ يعتنق هذا الرأي.

ويمكن ذكر فكرتنا الأساسية ببساطة. فمجلس الأمن بعد إصلاحه، إذا كان له أن يكون فعالا، لا بد أن يصور التكوين الجيوسياسي لما بعد الحرب الباردة. والقرارات الحاسمة التي ستؤثر على هذا التكوين الجيوسياسي لن تتخذ في نيويورك، ولا حتى في لندن أو باريس أو واشنطن أو بيجين أو موسكو أو برلين أو طوكيو. بل ليس من الواضح أنه يمكن تشكيل هذا التكوين الجيوسياسي بعملية مخططة وواعية لصنع القرار. فالتكوين الجيوسياسي لما بعد الحرب الباردة لن يظهر إلا تدريجيا، وبمرور الزمن، من خلال تفاعل البلدان المختلفة في مختلف مناطق العالم. وستشكله تطورات لا يمكن التكهّن بها بعد، تطورات قد تفاجئ حتى تلك البلدان التي عجلت سياساتها بحدوثها. ولن ننجح إلا في تبديد وقتنا إذا وصلنا الادلء، كما فعلنا للأسف في أحيان أكثر مما يجب طوال السنوات الأربع الأخيرة، بأنه يمكننا أن نجتمع في غرفة في نيويورك لكي نقرر هيكل القوة الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين من خلال مناقشات ثقافية مجردة عن الواقع.

وأود أن أختتم بياني بتصوير الفكرة تصويرا أكثر تحديدا. فقد علق وفد بلادي في مناسبات عديدة على الغموض المدروس الذي أسبغه عدد من الأعضاء الدائمين الحاليين، إن لم تكن أغلبيتهم، على الجوانب الحاسمة لمواقفهم إزاء إصلاح المجلس. وهذا مفهوم. فلا يوجد بلد على الإطلاق يرتاح لتغيير وضع قائم مؤات له. ولكن بجانب ذلك، يجب أن أسلم أيضا بأن أغلبية الأعضاء الدائمين يبدوون واضحين للغاية في رغبتهم أن يروا اليابان وألمانيا عضوتين دائمتين جديدتين. ولهذا أود أن أعتبر ذلك نقطة البداية في تصويري.

هناك بلدان كثيرة، من بينها بلدي بكل تأكيد، وربما أغلبية الدول الأعضاء أيضا، تتفق على أنه عند التوصل إلى اتفاق عام بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن، فإن اليابان وألمانيا يجب أن تكونا بين الأعضاء الدائمين الجدد. ولا خلاف على أن اليابان وألمانيا تمارسان الآن نفوذا اقتصاديا عالميا. كما أنه لا خلاف على أنهما تريدان، بل تحاولان، الاضطلاع بدور سياسي دولي أكبر.

الأوروبية لم تتمكن من تسوية المشكلة الأوروبية بنفسها. وكان تدخل الولايات المتحدة قد دلل على أنه العامل الحاسم، واختارت الولايات المتحدة منظمة حلف شمال الأطلسي وسيلة لتدخلها، وليس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ومن الواضح أن معظم الدول الأعضاء الحالية دائمة العضوية لم تعد تمتلك الإرادة أو القدرة على ممارسة القوة على النطاق العالمي الضروري لصون السلم والأمن الدوليين كما هو متوخى في الميثاق. وأنه لواقع جيوسياسي أن العديد من الدول الأعضاء دائمة العضوية حاليا ليست دولا دائمة العضوية لأنها قوى عظمى أو قوى عالمية بالمعنى التقليدي لهذه العبارة. فمن خلال قلب المنطق، فإنها إذا كانت تتمتع حاليا بمركز قوة عظمى أو قوة عالمية، فإن سبب ذلك في المقام الأول أنها دول أعضاء دائمة العضوية أصلا.

وقبل أن تغمرني صيحات الاحتجاج، أسارع إلى توضيح موقفي. فأنا لا أقترح أن إصلاح مجلس الأمن يشترط إبعاد أية دولة دائمة العضوية وإلحاقها بقطيع العوام. وبطبيعة الحال، فإن الآثار المترتبة على هذا الاقتراح مرعبة جدا لدى التفكير فيها، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي ستتأثر بها بصورة مباشرة. ولذا أود أن أسجل بأنني أقبل واحترام الأمر الواقع التاريخي، حتى ولو أن منطقهم لم يعد مقنعا. وإنني أعترف بالأدوار المفيدة والبناءة التي لا يزال يضطلع بها العديد من الدول الدائمة العضوية حاليا في الشؤون الدولية. وحتى لو أن هذه الأدوار ليست الأدوار التي منحت لأجلها المركز الدائم أصلا، فإنها تستحق تقديرنا.

والنقطة التي أود الإعراب عنها ببساطة هي أن هذه الأدوار مختلفة. فهي لم تعد أدوارا فريدة لا يمكن لبلد آخر أن يضطلع بها. فالعديد من الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة يضطلع بالفعل بأدوار مشابهة دون أي طموح في الارتقاء إلى مرتبة العضوية الدائمة.

وقد تتقدم مناقشتنا بشكل أفضل إذا تخلينا مؤقتا عن المجالات العقيمة حول العدد والهوية وأعدنا النظر بدلا من ذلك بطريقة أكثر تعلقا بالأصول في معنى العضوية الدائمة في الأعوام الأخيرة من القرن العشرين. نود أن ننظر فيما نحتاجه بالفعل لكي نحافظ على السلم والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرين. ولهذا فقد اقترح وفد بلادي، منذ الدورة الثامنة والأربعين للجمعية

انتشارا في المناطق الأخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ومن المؤكد أن هذه الأوضاع لن تستقر عن طريق الشعارات المتضاربة نظريا، مثل العضوية الدائرية الدائمة، كما اقترح البعض.

وأرجو ألا يساء فهمي، فأنا لا أؤحي بأنه لا يمكن للصين واليابان أن يتعاونتا، ولا بأن ألمانيا وروسيا لن يتعايشا على الإطلاق. ومن الواضح أن هذا ليس صحيحا، لأنها تعمل ذلك بالفعل. إلا أن الحالة السارة الراهنة لا تعتبر قضية مسلم بها، نظرا للتاريخ الطويل للعلاقات بين هذه البلدان المتسم بالتوجس بل والاضطراب في معظم الأحيان؛ وهو تاريخ يتسم، في حالة الصين واليابان، بقرون عديدة من الغموض الشديد. وليس مما يخالف منطق البلدان التي تتمتع بمزايا الوضع الراهن أن تفضل تحاشي اتخاذ قرارات متسريعة. والواقع أن هذا موقف معقول للغاية تتخذه نظرا لعدم الاستقرار السياسي الجغرافي. ولهذا يكون من غير المنطقي بالمثل أن نتوقع من آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية أن تتخذ قرارات متسريعة بشأن الدول التي يجب أن تحظى بالمركز الدائم من بين دول مناطقها.

والوقت والأحداث ستوضح الأمور. ولا يمكن لأحد أن يحدد طول هذا الوقت بأمانة. فلا بد للأحداث أن تتضح وتتكشف بشكل طبيعي وتوضح نفسها. وهذه ليست بالعملية التي يصح أو يتوجب التعجيل بها.

وسنسبب ضررا بالغا للأمم المتحدة ولمجلس الأمن إذا اتخذنا قرارات قد لا يكون لها إلا علاقة واهية بما تتطور إليه الأمور في العالم الحقيقي في نهاية المطاف. وأيئة منظمة دولية تضم دول ذات سيادة تقضي على أهميتها إذا تجاهلت الحقائق التي تحيط بها أو فصلت نفسها عنها. ولا يمكن في الوقت الراهن أن نلمح شكل هذه الحقائق إلا بطريقة غير كاملة. ولهذا فإننا، شأننا شأن البلدان الأخرى في حركة عدم الانحياز، نحذر بانتظام من اتخاذ أي قرار متسرع بشأن إصلاح مجلس الأمن. فمجلس أمن يضم كل الدول التي تعمل بدأب شديد على الضغط بمطالبها للحصول على المركز الدائم، ويستبعد دولاً أخرى غير مرشحة بجلاء الآن، مع أن أحقيتها قد تفرض نفسها في المستقبل، لن يكون مجلسا غير فعال فحسب، بل سيكون من شأنه تزيق هذه المنظمة.

وهذه تطورات إيجابية تكمن ضمن الحقائق الجديدة التي لم تتكشف نتائجها بعد.

ولكن لهذا السبب بالتحديد، ما زال هناك عدم توافق واضح في الآراء، سواء في ألمانيا أو في اليابان أو في أي من منطقتي انتمائهما، على الدور الدولي المحدد الذي يتعين على كل منهما أن تضطلع به، وبخاصة إذا تضمن ذلك وزع قوات عسكرية. ولم تكن هناك على الإطلاق فترة في تاريخ آسيا بأكملها حظيت فيها الصين واليابان في نفس الوقت بمركز الدولة القوية. ونحن ندخل الآن مثل هذه الفترة، بكل ما يصاحبها من أوجه عدم يقين. وفي أوروبا، فإن كلا من ألمانيا الموحدة حديثا وروسيا التي لا تزال تسعى لتعريف نفسها من جديد بعيدا عن الاتحاد السوفياتي سابقا، مشغولة داخليا في الوقت الحاضر لأسباب متباينة. ولم تسو بعد أي منهما علاقاتها بشكل نهائي مع الأخرى ولا مع جيرانها.

ولهذا فمن غير المستغرب أن تكون الصين وروسيا، مثلهما مثل سائر الدول الدائمة العضوية، غير واضحتين بالنسبة لوجوب حصول ألمانيا واليابان على حق النقض. ولهذا فمن غير الواضح حتى الآن ما إذا كانتا تعتقدان اعتقادا حقيقيا أنه ينبغي لألمانيا واليابان أن تكونا عضويتين دائمتين جديدتين. وهذا على الرغم من أن اليابان وألمانيا تحظيان بدعم عريض للعضوية الدائمة من دول أعضاء أخرى كثيرة.

وأنا لا أؤحي بأن العلاقات بين موسكو وبيجين تتسم بالاضطراب أو الخلاف بصفة خاصة. فبالرغم من كل ذلك، حتى الولايات المتحدة لم تذكر بعد بوضوح أنها تثق في حلفائها في المعاهدة، الذين تنادي علانية بقوة بالارتقاء بهم إلى المركز الدائم، بدرجة تكفي لإعطائهم حق نقض السياسات الأمريكية. وحتى إذا كانت حكومة الولايات المتحدة على استعداد لأن تفعل ذلك، فلست متأكدا أن الكونغرس سيوافق.

وقد لا يكون هذا التردد والإحجام إلا حرصا. بل قد يكون ذلك واجبا أيضا، نظرا لأوجه عدم اليقين الجيوسياسية للنظام الدولي المعاصر. فلا يود أحد أن يترك الأمور للأقدار. ولنفس هذا السبب لا يمكن لأية حكومة تعتقد بحق أن بلدها يستحق مركزا دائما أن تلزم بصفة مستمرة كل حكومات المستقبل بالتخلي عن حق النقض. وأوجه عدم اليقين الجيوسياسية ليست بأقل

قبل أربع سنوات تقريبا. والحجة السياسية الكامنة وراء بند الإصلاح هذا لا تقل قوة عن الحجة الكامنة وراء الجوانب الأخرى لعملية تحديث هذه المنظمة.

ونحن الآن أقرب إلى رؤية معالم حل مما كنا في مثل هذا الوقت من العام الماضي. ويمكن أن يعزى هذا التقدم إلى تطورين رئيسيين هما: أولا، المشاورات التي أجراها نائبا رئيس الفريق العامل في الشتاء الماضي. فقد برهنت استطلاعاتهما للآراء دون أي شك أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء لا تريد إصلاحا مؤقتا من غير عزم لئلا واحدة فقط من عضوية المجلس، بل تريد زيادة دائمة وكبيرة في فئتي العضوية كليهما، تؤدي إلى زيادة تمثيل البلدان النامية في هاتين الفئتين. ولقي هذا الهدف العام مزيدا من الدعم من قبل عدة أعضاء دائمين. ويستحق السفيران بريتنشتاين وجايلاناما، نائبا الرئيس شكرنا العميق على هذا العمل وبقيته ما قاما به من عمل شاق.

والتطور الثاني هو مشروع قرار عن الإصلاح قدمه في آذار/ مارس الماضي السفير غزالي، الذي كان حينئذ رئيسا للجمعية العامة. وهذا وجه النقاش إلى اتجاه أكثر تحديدا، وكان من نوع الاقتراح الشامل الذي طالت الحاجة إليه. واستفاد من المشاورات التي أجراها نائبا الرئيس المشاركان. وحدد الاتجاه الرئيسي في المناقشة، وأصبح ينظر إليه على أنه يمثل بنجاح موقفا وسطا للمفاوضات. ومع أنه أثار مشاكل لعدد من الوفود، بما فيها وفد بلدي، فإنه وفّر حتى الآن أفضل إمكانيات على الإطلاق لإيجاد حل، وفي الواقع، ولّد قدرا كبيرا من الدراسة الإيجابية لكيفية حل بعض القضايا العالقة في النهاية. وربما كان ذلك هو أكثر وقت مثمر في مناقشتنا حتى الآن. ونتطلع إلى مزيد من دراسة المقترح هذا العام.

بالطبع، لم يؤد أي من هذين التطورين إلى توافق في الآراء. وأنتم، يا سيادة الرئيس، شأنكم شأن سلفكم، تتمتعون بما يكفي لإدراك أن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن حل لهذه المسألة بالذات ربما كان متعذرا. ولكننا نسلم بالحاجة إلى احترام مقتضيات المادة ١٠٨ من الميثاق في أي قرار يعتمد إدخال تعديلات على الميثاق. وفي الواقع، سيكون توفر أغلبية الثلثين الدستورية لهذا القرار هو الحد الأدنى المقبول. ونحن نريد بذل مزيد من الجهود بشأن اقتراح محدد للتوفيق بين آراء أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء. ولكن في نهاية المطاف، الجمعية العامة موجودة لاتخاذ قرارات سياسية، وينبغي بذل كل جهد

وأربعة أعوام ليست بالوقت الطويل، بالنظر إلى أهمية القضية التي نحن بصدد حلها. ونفهم إحباط أولئك الذين يرون آمالهم وتطلعاتهم وهي تتبخّر بمضي كل عام من أعوام المناقشة التي لا تنتهي. ولكن التعجيل بسير العملية لن يعالج الحقائق الجيوسياسية الجوهرية التي ستحسم الأمر في نهاية المطاف. وتلك البلدان التي تستحق المركز الدائم ستحظى به عندما يحين الوقت، وليس قبل ذلك. وعندما يحين الوقت، لن توجد القوة التي يمكنها أن تقاوم مطالبات تلك البلدان. ولهذا، نود ألا نفقد ثقتنا أو صبرنا، وإلا أسفنا للعواقب.

السيد غومر سال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا أريد أن يساء فهمي أيضا. ولا أود أن يفهم أنني أتكلم ممارسة لحق الرد على المتكلم السابق. إن آراءه مثيرة دائما، وإن كانت مبالغ فيها بعض الشيء. ولكن، كما هو الحال دائما، العثور على الخطأ في الحقائق القائمة يشكل إلى حد ما تملصا مما لا غنى عنه، كما نرى جميعا في اعتقادي، محاولة إيجاد طرق إلى الأمام لحل المشاكل التي يحدد معالمها، والطريق الوحيد إلى الأمام هو إيجاد حل من خلال المفاوضات. ونحن نبذل جهودا كثيرة ومضنية في هذا السبيل، ووفد بلادي يعتقد أن الشيء المعقول الذي يجدر بنا أن نعمله هو أن نستمر.

من السهل دائما أن نهجم النظام القائم دون أن نتحلى بالصراحة التامة إزاء الخيارات التي يتعين على جميع البلدان أن تتخذها بالنسبة للمناطق التي تنتمي إليها. ونعتقد أن الاقتراحات المطروحة على الطاولة، ولا سيما تلك التي قدمها الرئيس غزالي في العام الماضي، تتيح أفضل سبيل لمعالجة هذا الموضوع الذي نعترف بأنه حساس جدا.

قبل أربع سنوات ويوم واحد اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٦/٤٨، الذي أنشأ الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، أربع سنوات اتفق فيها الجميع على هدف زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، ولكن من دواعي خيبة أمل وإحباط الغالبية العظمى منا، أنه لم يتم فيها بعد ظهور اقتراح بزيادة عدد أعضائه من الواضح أنه يمكن المصادقة عليه. ولكن مسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وإصلاح أساليب عمله لا تزال مهمة الآن كما بدت

لاتخاذ القرارات الضرورية في دورة الجمعية العامة هذه وبأكبر أغلبية ممكنة.

توجد دائما حجة لتأجيل الأمور. فعندما أعد السيد غزالي اقتراحه، لم يتردد القول بأنه أساء الحكم على المضمون، ولكن قيل إنه كان ينبغي إتاحة مزيد من الوقت للمشاورات، لا سيما على مستوى المجموعات الإقليمية، وأنه لا ينبغي حمل الجمعية على التسرع في اتخاذ قرار ستكون له آثار دائمة. كان هذا قبل تسعة أشهر تقريبا. إلا أن الاقتراح وفّر زخما لتفكير أكثر تركيزا على كيفية معالجة المسائل العويصة - لا سيما اختيار الأعضاء الدائمين الجدد، وعلى وجه الخصوص من العالم النامي - ومن هذه الزاوية، كان خطوة إيجابية إلى الأمام.

من جهة أخرى، فإن مشروع القرار A/52/L.7، الذي قدمته إيطاليا ودول أخرى، هو ببساطة دعوة إلى تأخير أبدي. ومهما كان تنوع الآراء بين مؤيديه، فإنه يقدم تأييدا مبهما للحالة الراهنة ويتجاهل التقدم الذي أحرز في العام الماضي. ونحن نتشاطر العديد من الملاحظات المحددة على مشروع القرار التي أبداه السفير إيتل في رسالته الأخيرة الموجهة إلى الممثلين. ولذلك، نرحب بإعلانكم اليوم، يا سيادة الرئيس، التفاهم على عدم البت في مشروع القرار A/52/L.7 في هذه المرحلة.

بيد أن التحدي الذي لا يزال يواجه الأغلبية هو إيجاد أساس لقرار يلتقى دعما واسع النطاق. ووفد بلدي مجرد واحد من وفود عديدة أظهرت مرونة وإرادة سياسية على مدى الشهور القليلة الماضية في محاولة لتحقيق هذا الهدف، ونحن لسنا على وشك التخلي عن هذا الجهد. ويوجد الآن قدر أكبر بكثير من التفاهم بشأن جميع جوانب البارامترات التي يمكن في إطارها التوصل إلى نتيجة قابلة للتطبيق، وسنواصل، بالإضافة إلى البلدان التي، بذل كل جهد لتحقيق هذا الإصلاح في وقت مبكر. وفي الواقع، يشجعنا أن الطاقة السياسية التي لا تزال مستثمرة في هذه المناقشة تثبت أنه في النهاية يوجد تسليم على نطاق واسع بأن هذا الإصلاح لا مفر منه.

ولذلك، يحدونا الأمل أن نبدأ عملنا في العام الجديد بتصميم، مضيفين إلى ما أحرز من تقدم أثناء الدورة الحادية والخمسين مع عدم إغفال اتخاذ قرار بشأن حجم وشكل المجلس قبل نهاية "جمعية الإصلاح" هذه.

السيد أيتل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعدة أسابيع، والعدد يدون منا يعدون العدة لمناقشة البند ٥٩ من جدول الأعمال. ويسرني أن اليوم يتيح فرصة أخرى لإبداء ملاحظتين اثنتين بشأن هذه المسألة. فعلى رأس أولويات الجمعية العامة أن تبت في المسائل الهامة ويجب أن يبت فيها. وقد قمتم يا سيادة الرئيس، بإدارة هذه المناقشة بعناية. وقد تشاورتم مع وفود عديدة وكونتم تفاهما مشتركا بشأن الأسلوب الذي يجب أن نتبعه في مناقشاتنا لكي تمضي قدما، وبشأن نتيجتها الإجرائية. وقد تصرفتم وفقا للسلطة والمصادقية المتأصلتين في مكتب الرئيس، وتستحق الشكر والثناء. وسيبدل وفد بلدي كل ما في وسعه لاحترام وتأييد توجيهاتكم.

كان عام ١٩٩٧، لا سيما الأسابيع القليلة الماضية، ديناميكية بشكل خاص فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. ويبدو لي أن الاعتبارات الإجرائية، من قبيل متى وكيف ينبغي للجمعية العامة أن تتخذ قرارا، أصبحت تزداد أهمية يوما بعد يوم وأصبحت تناقش بتكرار أكبر من المضمون تقريبا.

ما الذي حدث بالضبط منذ أن بدأ الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن أعماله في كانون الثاني/يناير الماضي؟ أولا، شهدنا عقد أوسع مشاورات في تاريخ الأمم المتحدة: وهي المشاورات التي أجراها نائبا رئيس الفريق، السفير بريتنشتاين والسفير جايناناما، مع ١٦٥ دولة عضوا والتي أدت إلى استنتاجات رئيسية وآراء أغلبية واضحة. ثانيا، شهدنا تقديم أول مجموعة متكاملة من الإصلاحات، قدمها السفير غزالي، الرئيس السابق. ثالثا، شاركنا في المناقشة الافتتاحية للدورة الجديدة حيث ركزت الدول الأعضاء تركيزا غامرا على إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وفي هذا السياق، أود أن أركز في بياني على النقاط الأربع التالية: ألمانيا كجزء من التيار الرئيسي؛ ووضع نهاية للمناقشات المركزة على الذات؛ والحاجة إلى جدول أعمال بدلا من إطار زمني مفروض؛ والتطبيق الأمين للمادة ١٠٨ من الميثاق.

وهناك ست مناقشات عامة وست مناقشات لبنود جدول الأعمال وأربعة تقارير للفريق العامل المفتوح

أشار بشكل عام إلى الموقف الرسمي لمنظمة الوحدة الإفريقية، وكان بينها أيضا تلك المعروفة بتأييدها لتوسيع فئتي العضوية.

وفيما يتعلق بالعنصر الثاني، كان معياري الأساسي هو: كيف عالجت الوفود مسألة التوقيت الصحيح؟ ومن جملة ١٧٦ بيانا فإن ٨٥ بيانا - أي ما يقرب من ٨٠ في المائة من تلك التي تناولت هذه المسألة - أشارت بدرجة أو أخرى إلى ضرورة الإسراع باتخاذ قرار بشأن إصلاح مجلس الأمن. ولم يحاج علنا ضد اتخاذ أي قرار في المستقبل القريب إلا ١٨ دولة - أي حوالي ٢٠ في المائة ممن تكلموا في هذا الموضوع.

ولا بد هنا من مواجهة شيء واحد مؤكد، وهو أننا ما دمنا سنواصل مناقشتنا دون نص تفاوضي محدد، سنظل مستمرين في المساومة على "أفضل الأوضاع". وإذا أبقينا على "أفضل الأوضاع" هذه، أو أضفنا الجديد من "أفضل الأوضاع"، فإن الفشل في إصلاح مجلس الأمن سيكون مضمونا.

ولقد حاول وفد بلدي منذ البداية أن يؤدي دوره في تسهيل العملية. فاقترحنا إجراء استعراض دوري يسمح باستبدال الأعضاء الدائمين الجدد بعد ١٠ سنوات أو ١٥ أو ٢٠ سنة، وبالتالي، إدخال مفهوم جديد وخاضع للمساءلة للعضوية الدائمة. فضلا عن ذلك، أكدنا في مناسبات مختلفة أنه في الوقت التي يتعين فيه تجنب التمييز داخل فئات العضوية، يمكن أيضا إدخال طرق مبتكرة وموجهة نحو المستقبل لممارسة حق النقض.

وفي مجالات أخرى، نادينا أيضا بالتوفيق بين المواقف المؤيدة للحد الأدنى وتلك المؤيدة للحد الأقصى، بما يقودنا إلى صفقة للتوسيع لها السمات التالية: أولا، أربع أعضاء جدد غير دائمين. ثانيا، وخمسة أعضاء جدد دائمين، ثلاثة من الجنوب، واثنان من الدول الصناعية. ثالثا، انتخاب الجمعية العامة للأعضاء الدائمين الجدد المحتملين. والمجموعات الإقليمية أيضا ليست ممنوعة من الحق في أن تقترح على الجمعية العامة آليات إقليمية، ولكن القرار الأخير للجمعية العامة. رابعا، يدخل الأعضاء الدائمون الأصليون في حوار حول حقهم في النقض. خامسا، تبت الجمعية العامة في مسألة حق النقض بالنسبة للأعضاء الدائمين الجدد. وإذا لم تتفق على حل، فيمكن إنشاء فريق عامل رفيع المستوى لهذا الغرض. وفي

العضوية، بمرفقات تبلغ في مجموعها ٤٨ مرفقا، وفرت لنا كمية غير عادية من البيانات والمواقف والاقتراحات. وأشعر أحيانا كما لو كنا مثل ١٨٥ من المشاة يلتمسون طريق العودة إلى منازلهم في مدينة كبيرة مظلمة بها كثير من الشوارع والطرق والميادين غير المألوفة. وكان الكثيرون منا محظوظين فاهتدوا إلى طريقهم - فقد سلكوا ما سوف أطلق عليه "طريق الفئتين الموسعتين". وهذا الطريق واسع ومستقيم وبه متسع كاف للجميع. وأود أن أرى أكبر عدد ممكن من المشاة الذي ما زالوا يبحثون عن طريقهم، ينضمون إلى من شرعوا في السير على "طريق الفئتين الموسعتين". وهو طريق فسيح، وبه حارتان، وهو مستقيم؛ وليست به منحنيات لا لزوم لها. وهو مأمون على الرغم من ازدحامه بحركة المرور - ٢٤ عضوا - على ما نأمل - في مجلس موسع، وبه مكان كاف لمرور المشاة. ويسهل النظر على امتداده لأنه شفاف. وهو سهل الصيانة - لأن ميعاد الإصلاح المقبل تم تحديده بالفعل عن طريق عملية استعراض.

وفي رأيي أن الرئيس السابق للفريق العامل المفتوح العضوية ونائبه، أوضحوا في ورقاتهم المرفقة بآخر تقرير أن تقييمهم لآراء الدول الأعضاء الـ ١٦٥ يسير في ذلك الاتجاه. ويفيد أحد استنتاجاتهم الرئيسية بأن أغلبية كبرى أيدت إجراء زيادة في الفئتين - الدائمة وغير الدائمة - ومعظم هذه الأغلبية أيد زيادة خمسة أعضاء غير دائمين وخمسة أعضاء دائمين، مع إعراب قلة قليلة عن اعتراضها الصريح على زيادة العضوية الدائمة. وخلص نائبا الرئيس إلى أن استنتاجاتهما أوضحت أن الفريق العامل المفتوح العضوية ينبغي أن يفي بولايته في إطار زمني سريع وواقعي.

وقد قارنت مرتين وبدقة العنصرين - توسيع الفئتين وسرعة الوفاء بالولاية - بالآراء التي أعرب عنها رؤساء الدول ورؤساء الحكومات ووزراء الخارجية ورؤساء الوفود أثناء المناقشة الافتتاحية لهذه الدورة في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر. وفيما يتعلق بالعنصر الأول وجدت أن ١١ فقط - أي ١٢ في المائة - من الدول الأعضاء الـ ٩٣ التي عالجت مسألة الفئات، هي التي عارضت إضافة أعضاء دائمين جدد، بل أن أربع من تلك الدول لم تعرب حتى عن معارضتها الصريحة، وإنما أعربت عن مجرد شكوك، أو تفضيل لخطط لتناوب المقاعد الدائمة. أما الباقي - أي ٨١ دولة عضوا تشكل ٨٨ في المائة - فقد حذب إجراء زيادة في الفئتين. أما الدول الأعضاء التي لم تعالج المسألة، فقد كان بينها العديد الذي

وأنا شخصياً، على الأقل، لم أسمع أحداً قط يشكك في مشروعية قرار اتخذته الجمعية العامة بأن وصفه بأنه "مفروض". والذي نعالجه هنا ليس جدولاً زمنياً مفروضاً، وإنما هو جدول أعمال عادي للغاية. وجدول الأعمال هي التي تقرر مسار حياتنا. وبدون جدول أعمال لا يمكن أن يمضي أي شيء قدماً.

إننا باتخاذنا قراراً في المستقبل القريب، لن نحدث انقسامات بين أعضاء الأمم المتحدة، كما ادعى البعض. إنما العكس يبدو لي صحيحاً: الانقسام الحقيقي سيكون هو استمرار التبادلات العقيمة المناوئة في الآراء في الفريق العامل المفتوح باب العضوية دون أي جدول زمني. والواقع، أن أي ضرر أو خلاف آخر يمكن منعه إذا ما اتخذ قرار أولي في وقت مبكر لوضع إصلاح مجلس الأمن في مساره عن طريق عملية صنع قرار ديمقراطية في الجمعية العامة.

وبينما أنا مقتنع بأنه لا بد من إتاحة وقت كاف للتفكير، لمن هم في حاجة إليه، فإنني أيضاً أناشد أن يكون لنا جدول أعمال واضح لنصل إلى قرار. علاوة على ذلك، أود أن أشير إلى أمرين: الأول، أن بلدي - على الأقل، لم يكن مستعداً، ولا يزال غير مستعد، لطرح اقتراح، لأننا نرى أن مسألة الحجم الكلي لمجلس الأمن لم يوافق عليها بالكامل حتى الآن. والثاني، أننا إذا كنا وجدنا حلاً، بشأن اقتراح، مع أصدقائنا المتقاربين معنا فكرياً، فإنني أؤكد للجمعية أنه لم يكن ليعرض على الأعضاء بشكل مفاجئ. لقد كنا دائماً صريحين في هذا الشأن بالنسبة للجميع، بما في ذلك مقدمو الوثيقة A/52/L.7.

أخيراً، اسمحوا لي بأن انتقل إلى نقطة ذات أهمية خاصة: هي اقتراح تجاوز الميثاق، وتطبيق المادة ١٠٨ ليس فقط على التعديلات. وإنما أيضاً على "الآثار المترتبة على التعديلات". وإنني أتساءل ما الذي يمكن أن تعنيه "آثار" من الناحية القانونية. على سبيل المثال، هل كانت لقرار مثل ذلك الذي اتخذته اللجنة السادسة - رجال القانون التابعون لنا - يوم ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، بالتصويت المؤيد لإيطاليا والمكسيك وعدد كبير يصل إلى ٩٢ بلداً من بلدان عدم الانحياز، من بينها مصر وباكستان، "آثار" مترتبة على تعديل الميثاق؟ إنني عندما قرأت القرار وجدت أن الجمعية تسلم به بأن:

غضون ذلك، يمكن أن يتمتع الأعضاء الدائمون الجدد ببعض الحقوق المؤقتة.

لقد قطعت الدول الأعضاء شوطاً طويلاً في مناقشة الإصلاح. فمنذ عام ١٩٩٢ وقبله، حينما كانت الدول الأعضاء تدعى إلى تقديم ملاحظات عن إمكانية استعراض عضوية مجلس الأمن، ما برحت هذه المسألة تناقش العام تلو العام أثناء المناقشة الافتتاحية والمناقشة العامة للدورات السابعة والأربعين والثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين والخمسين والحادية والخمسين، والآن في الدورة الثانية والخمسين. وفضلاً عن ذلك أنشئ الفريق العامل المفتوح العضوية في عام ١٩٩٣، ومنذ ذلك الحين، بدأ هذا الفريق يرفع تقاريره السنوية إلى الجمعية العامة، التي نظرت فيها واعتمدتها في ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧.

وهذه المسألة لا يمكن الاستمرار في مناقشتها بطريقة نظرية لا نهاية لها. فهي تعطل موارد كثيرة جداً. وإنفاق وقت وموارد أكثر مما ينبغي في التصدي لتحديات مؤسسية صنعناها بأنفسنا لا يتفق مع التزامنا الأخلاقي بأن نعالج المسائل الملحة فعلاً، المسائل التي أنشئت من أجلها هذه المنظمة. واسمحوا لي أن أذكر - على سبيل المثال - مجالات التنمية والبيئة وحقوق الإنسان. والوضع الحالي في أي من هذه المجالات يشكل مصدراً لقلق عميق، ويتطلب العمل الفوري. فهل تملك الدول الأعضاء والأمم المتحدة ثمن الاستمرار في التورط في مناقشة مؤسسية داخلية مرتكزة على الذات، مناقشة بدأت في مطلع هذا العقد إن لم يكن قبله؟ وإجابتي على هذا السؤال هي "لا" بملء الفم. فلنكف إذن عن "الحملقة في سررنا"، ولنظهر للرأي العام أن بإمكان الأمم المتحدة أن تفعل ما هو أكثر من الانغماس في مناقشات عقيمة مرتكزة على الذات. فإصلاح مجلس الأمن ليس فناً من أجل الفن.

أما فكرة الجدول الزمني المفروض، فقد بدأ سريانها في إعلانات مجموعات هامة من الدول الأعضاء، مثل حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية - على سبيل المثال لا الحصر. ولا يسع ألمانيا إلا أن تتفق تماماً مع هذا الموقف. فليس لأحد أن يفرض إطاراً زمنياً على الجمعية العامة. ولا يمكن أيضاً أن نشك في أن الجمعية العامة لها السيادة في ترتيب الجدول الزمني لقراراتها - إن هي أرادت ذلك. وأي قرار تتخذه الجمعية العامة بهذه المعنى ووفقاً للميثاق والنظام الداخلي لا يعد "مفروضاً".

المادة ١٠٨ من الميثاق تتطلب أغلبية ثلثي جميع الدول الأعضاء، وهذا يعني ١٢٤ على الأقل من بين الدول الأعضاء الحالية التي يبلغ عددها ١٨٥ دولة. إن الدارسين والأكاديميين يعتبرون المادة ١٠٨ خروجاً على القاعدة العامة التي أرسيت في الفقرة ٢ من المادة ١٨ من الميثاق واستثناء منها، وبالتالي لا تصلح لمد أثرها، وهي قابلة للتطبيق فقط - كما ورد في المادة ١٠٨ - في حالة "التعديلات التي تدخل على هذا الميثاق". إن سبب وجود المادة ١٠٨ أن واضعي الميثاق أرادوا أن يتأكدوا من أن أي تعديل يرسل إلى البرلمانات للتصديق عليه لا بد أن يكون قد حصل مقدماً على أغلبية كبيرة بشكل كاف في الجمعية العامة لضمان التصديق عليه بعد ذلك.

وطرح مصطلح مثل "الآثار المترتبة على تعديل الميثاق" لا يفيد، بل حتى يمثل مخاطرة بعدم احترام الميثاق ونظامه المحدد جيداً. ومن الناحية السياسية، لا يحدث فرقاً كبيراً، لأن ضرورة التوصل إلى أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ١٨ مسألة لا خلاف عليها. وعندما يتخذ قرار الجمعية العامة بشأن تعديلات محددة للميثاق، فإن الأغلبية اللازمة ستكون - بطبيعة الحال - ١٢٤ على الأقل.

وهذا التفسير للمادة ١٠٨ من الميثاق يبدو واضحاً بالنسبة لي. ومع ذلك، كي توضح المسألة للجميع، أود أن أطلب إليكم - سيدي الرئيس - أن تطلبوا رأياً قانونياً من الأمانة العامة بشأن مسألة ما إذا كانت المادة ١٠٨ من الميثاق قابلة للتطبيق أيضاً على القرارات ذات "الآثار" المترتبة على التعديل.

السيد أموري (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد بلدي الخالص لقيادةكم الماهرة في إعداد الأساس لمناقشة اليوم. ولما كان إصلاح مجلس الأمن إحدى المسائل المركزية المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة، من المطمئن أن نلاحظ أن رئيس الجمعية العامة مستعد لممارسة حكمته وقيادته للتقدم بمناقشاتنا إلى الأمام.

وقد قطعنا شوطاً طويلاً منذ أن تناولت هذا الموضوع من فوق هذه المنصة منذ عام. وبفضل كفاءة وإخلاص نائب رئيس الفريق العامل، السفير بريتنشتاين ممثل فنلندا والسفير جاياناما ممثل تايلند استطعنا أن نبدأ العمل في عام ١٩٩٧ تحت شعار دينامية متجددة.

"أحكام" الدول المعادية" الواردة في المواد ٥٣ و ٧٧ و ١٠٧ من الميثاق، قد تجاوزها الزمن،" (القرار ٥٢/٥٠، الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة)

وبعد أسطر قليلة يعرب القرار عن عزم الجمعية على:

"الشروع في الإجراء المنصوص عليه في المادة ١٠٨ من ميثاق الأمم المتحدة لتعديل الميثاق." (المرجع السابق، الفقرة ٣)

أي تطبيق المادة ١٠٨ فقط في مرحلة لاحقة، ربما المرحلة المقبلة من العملية. وأنا أرى أن القرار ٥٢/٥٠ كانت له "آثار" واضحة مترتبة على تعديل الميثاق، ولكنه أجل بحق تطبيق المادة ١٠٨ إلى المرحلة التالية من تعديل الميثاق من حيث ماهيته.

ولنتخذ مثلاً آخر: ماذا لو كان لمشروع قرار بتعديل الميثاق أن يؤجل أو يخضع لاقتراح بعدم البت فيه؟ ألم يكن يجدر بنا أن نقر بأنه كانت لهذه الإجراءات "آثار" على تعديلات الميثاق المتوخاة؟ أم ألا تتخذ الجمعية العامة، عندما تقرر اعتماد تقارير للفريق العامل المفتوح باب العضوية، تذكر وجود اتفاق على توسيع عضوية مجلس الأمن - كما نرى على سبيل المثال في الفقرة ١٣ من الوثيقة A/49/47 المؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ - قرارات ذات "آثار" مترتبة على تعديل الميثاق؟

إن إصلاح مجلس الأمن مسألة من الأهمية البالغة بحيث لا تسمح بوجود أوجه غموض بشأن أغلبية التصويت اللازمة. في الفقرة ٢ من المادة ١٨، ينص الميثاق على أن تصدر القرارات في المسائل الهامة

"بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت".

وسأطرح مثلاً، بالنسبة لأي تصويت على قرار هام لا يحتوي على تعديل للميثاق، لو حضرت ١٨٠ دولة عضواً صوتت من بينها ١٧٠ دولة عضواً، فإن الأغلبية اللازمة ستكون ١١٤، أي ثلثي الـ ١٧٠. وألمانيا ترى بشكل قاطع أن هذه الأغلبية يجب أن تطبق على القرارات الهامة التي تتناول إصلاح مجلس الأمن.

في المناقشة العامة التي جرت هذا العام، أعربت البرازيل عن استعدادها لقبول مسؤوليات العضوية الدائمة في مجلس الأمن إذا طلب منها المجتمع الدولي ذلك. والبرازيل عازمة على الاضطلاع بدور العضو الدائم كممثل لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي حتى يمكن لمنطقتنا أن تكون ممثلة في المجلس على أساس دائم ويكون لها صوت جماعي قوي من خلال التنسيق والتشاور الدائمين. لقد سعينا في الماضي كعضو غير دائم إلى الحفاظ على التنسيق الوثيق مع بلدان المنطقة وسنواصل ذلك خلال ولايتنا القادمة. ونحن مستعدون للقيام بهذا التنسيق وبهذه المشاورات على نحو رسمي أكثر تنظيماً حتى نضمن التعبير إلى أقصى حد ممكن عن مصالح وشواغل المنطقة.

ونعتقد أن الاقتراح الوارد في المرفق الأول من هذا التقرير السنوي - والمسمى باقتراح غزالي - يشكل بعد إجراء التعديلات اللازمة، إطار عمل مناسباً لإصلاح مجلس الأمن بطريقة غير تمييزية وبأسلوب ديمقراطي يسمح للدول الأعضاء أن تعرب عن ذاتها في الجمعية العامة حول الترشيحات للعضوية الدائمة سواء من العالم الصناعي أو من العالم النامي. ويوفر الاقتراح أيضاً مهلة كافية للمشاورات الإقليمية ولا يصدر حكماً مسبقاً على أية نتيجة، على الرغم من أنه يستبعد أية نتائج تمييزية، وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي تجعلنا نقدر هذا الاقتراح. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا ننسى أننا منذ اعتماد التقرير الوارد في الوثيقة A/50/47 في نهاية الدورة الخمسين للجمعية العامة، نعمل على افتراض أنه:

"في حالة الاتفاق على زيادة العضوية الدائمة، فإن الزيادة بإضافة بلدان صناعية فقط، سيعتبر على نطاق واسع، غير مقبول". (A/50/47، الفقرة ٧٦)

ونرى أن أي إصلاح يعطي كل المقاعد الدائمة للبلدان الصناعية ويجعل مقاعد البلدان النامية بالتناوب، غير مقبول ويتعارض مع تلك النتيجة. ويختلف الأمر إذا ما قدم جزء من العالم إلى الجمعية العامة اقتراحاً معيناً تم التوصل إليه بتوافق الآراء على المستوى الإقليمي، ونفهم أن هذا هو موقف البلدان الأفريقية. ونحن نحترم ذلك تماماً حتى وإن كانت لدينا بعض الشكوك المفاهيمية.

نحن نشق في أننا سنواصل التحرك بعيداً عن المفاهيم التمييزية للتوسيع وأن الذين يفكرون في أن فكرة تناوب المقاعد الدائمة تمثل حلاً لمنطقتهم

وكشف تبادل وجهات النظر الذي قاما به ما مجموعه ١٦٥ وفداً من وفود الدول، الكبيرة والصغيرة، على حدة أو في مجموعات، عن اتجاهات معينة ووفّر للوفود صورة أكثر تركيزاً عن المواضيع التي من الممكن فيها تحقيق الاتفاق. والنتائج الرئيسية، كما نقلت إلى الفريق العامل بتاريخ ١٠ و ١٤ آذار/ مارس، ترد في تقريرنا الأخير، الوثيقة A/51/47 تحت المرفق السابع، وتستحق الإشارة إليها.

تمكن نائباً الرئيس من تبين وجود أغلبية كبيرة جداً تؤيد إجراء زيادة في كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة في عضوية مجلس الأمن. ومما له دلالة كبيرة أيضاً أن هذه الغالبية ترى أنه ينبغي أن يكون الأعضاء الدائمون الجدد من البلدان النامية والبلدان الصناعية على السواء.

هذه هي العناصر الجوهرية التي ينبغي على أساسها السعي إلى تحقيق اتفاق عام. ووفد بلدي، مع وفود أخرى عديدة، على استعداد للمضي في إصلاح مجلس الأمن وأن يأخذ في الاعتبار القاعدة التحضيرية الصلبة التي اتخذت في غضون هذا العام المفعم بالنشاط. وقد أوضح وزير العلاقات الخارجية في البرازيل السفير لويز فيليب لامبريا في بيانه أن:

"هناك قوة دفع جديدة في المفاوضات، هناك قيادة، وهناك اقتراحات جيدة الصياغة، ويجب أن نستفيد من هذه الفرصة النادرة في تاريخ الأمم المتحدة. يجب ألا ندع الفرصة تفلت من أيدينا. لم يعد الإصلاح مجرد فكرة أساسية. لقد أصبح موضوع الساعة...". [الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة الخامسة، ص ٧ و ٨]

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ سيستأنف الفريق العامل أنشطته، والبرازيل مقتنعة بأنه لم تعد هناك حاجة إلى مناقشات استكشافية إضافية وأنه ينبغي لنا أن نعكف بالكامل على عملية التفاوض. إننا لا نؤيد وضع أهداف مصطنعة من أي نوع لإكمال عملنا. كما أننا نعارض أي محاولات لإبطاء أعمالنا دون مبرر ولنطرح جانباً فكرة الأطر الزمنية المتكلفة من أي نوع، سواء لفرض حلول متعجلة أو لتعويق العملية. ولنستخدم إلى أقصى حد ممكن هذه الدورة للجمعية العامة في مجموعها وأن نركز اهتمامنا على المسائل التي تحتاج إلى مزيد من التحسين مثل حق النقض وعدد الأعضاء وسأعود إلى هذين الموضوعين فيما بعد.

الآراء على الرغم من أنه مرغوب فيه، قد لا يمكن إحرازه في أي منطقة، في الشمال أو في الجنوب. والمسألتان الحقيقيتان اللتان تعوقان التقدم هما حق النقض ومسألة العدد. وينبغي أن يكونا محور الاهتمام عندما نستأنف مناقشاتنا داخل الفريق العامل في العام المقبل.

وإذا كان عدد كبير من الوفود يعرب عن اهتمامه بهذا البند من جدول أعمالنا فذلك يرجع إلى أننا نناقش هنا مصداقية الأمم المتحدة في ميدان اهتمام أساسي وهو المحافظة على السلم والأمن الدوليين. إن مستقبل نظام الأمن الجماعي المتعدد الأطراف يكمن في شرعية مجلس الأمن ومدى ما ينطوي عليه من صفة تمثيلية. وكما ورد مؤخرا في المجلة البريطانية "الايكونومست"، في مقال بشأن إحدى الأزمات الرئيسية التي تواجه العالم اليوم،

"مجلس الأمن في حالة يرثى لها حيث كان ينبغي أن يصلح نفسه منذ زمن طويل".

دعونا لا نطيل هذا العذاب إلى وقت غير محدد. ولنعمل بحزم وبمسؤولية للتوصل إلى حل منصف ومتوازن يأخذ في الاعتبار مطامح جميع الأمم الصغيرة والكبيرة، المتقدمة النمو والنامية. ولكن دعونا قبل كل شيء أن نتذكر أن هذه الممارسة ليست بشأن هيبة بلد مفرد أو مجموعة من البلدان، ولكنها بشأن هيبة وفاعلية منظمنا.

السيد دونوكوسومو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مما يبعث على الارتياح البالغ لوفد بلدي أن يلاحظ أن المداولات التي جرت في الفريق العامل المفتوح العضوية خلال السنوات الخمس الماضية حول مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن وإصلاحه قد أسفرت حتى الآن عن إحراز قدر من التقدم في بعض المجالات التي تهم الدول الأعضاء. ويأتي في مقدمة ذلك الاعتراف بأن الزيادة في عضوية المجلس ينبغي أن تعبر عن الزيادة الهائلة في عضوية المنظمة وأن تأخذ في الاعتبار التغييرات الهامة التي حدثت على الساحة الدولية. ويجب أن تشمل أيضا الواقع الجغرافي - السياسي الراهن، وأن تؤدي إلى إرساء الديمقراطية في المجلس وإضفاء قدر أكبر من الشرعية على قراراته. ومن ثم، ينبغي أن تكلل جهودنا في إيجاد مجلس أمن مجدد يستطيع أن يتصدى بفعالية لتحديات القرن الحادي والعشرين.

سيواصلون التمسك بأن هذه الفكرة ليست للتصدير. وعلى قدر اهتمامنا ليس هناك في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي سوقا لمثل هذا المنتج.

وعلى الرغم من التقدم الهام الذي أحرز هذا العام، لا نجد حتى الآن حلاً فيما يتعلق ببعض المسائل المعقدة مثل حق النقض والعدد الكلي للأعضاء في مجلس الأمن الموسع. وقد قدمت البرازيل العديد من الأفكار تستهدف تحقيق قدر أكثر من الديمقراطية في عملية صنع القرار، دون مساس بالامتيازات الممنوحة بموجب الميثاق، والتي من الواضح أن الأعضاء الخمسة الدائمين غير مستعدين للتنازل عنها في المرحلة الراهنة. ونعتقد أنه لا ينبغي أن يكون هناك تمييز، من حيث المبدأ بين الأعضاء الدائمين الحاليين والأعضاء الدائمين الجدد. وفي نفس الوقت، اقترحنا أن الأعضاء الدائمين الجدد يمكنهم التفكير في خيار عدم ممارسة حقوقهم في النقض، دون التخلي عنها، حتى يتم التوصل إلى اتفاق شامل بشأن صنع القرار يشمل جميع الأعضاء الدائمين. وبعبارة أخرى فعلى الرغم من أن موضوع حق النقض حساس إلا أنه لا ينبغي أن يمنعنا من التحرك صوب توسيع تكوين المجلس.

وبالنسبة للعدد الكلي للأعضاء، لا يزال لدى بعض الوفود شكوك بشأن مجلس يزيد عدد المشاركين فيه عن ٢١ عضواً، وذلك على خلاف مع ما كانت تفضله الأغلبية العريضة من رقم أكبر يناهز الـ ٢٥. ولئن كانت المشاكل المتصلة بحق النقض - على الرغم من أنها تمس مسائل صعبة من حيث المبدأ - يمكن التغلب عليها من خلال الحوار المكثف والتفاوض، إلا أنه يبدو أن موضوع الأعداد مشكلة أكثر بساطة رغم أنها عائق مباشر. ونتوقع، بعد أن توضع الجوانب الأخرى في مسارها الصحيح أن تتمكن بعض الأفكار الخلاقة بشأن أمور مثل عتبة العمل، والممارسات والإجراءات في مجلس الأمن المحسّن، من المساعدة في هذا الصدد.

ويدعى أحيانا أن عدم قدرة البلدان النامية على التوصل إلى توافق آراء بشأن الأعضاء الدائمين المحتملين يشكل عقبة رئيسية في هذه المرحلة من عملنا. وهذا تشويه جسيم للحقائق. فكلنا يعرف أن المعارضة الأشد للتوسع في العضوية الدائمة تجيء من العالم الصناعي نفسه. والحجة التي مؤداها عدم تحقيق توافق آراء في مناطق الجنوب قد تنطبق أيضا على نحو أكثر صحة، على مناطق الشمال. بيد أن هذا ليس هو الموضوع. فتوافق

مفروض. وينبغي أن يشكل البلاغ الصادر عن ذلك الاجتماع مع البلاغين الصادرين عن اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية واجتماع المجموعة الأمريكية - الأيبيرية المعقودين في الصيف الماضي إرشادات مرجعية لمساعدتنا في المستقبل.

ومن البديهي أن مجموعة القضايا المعقدة التي تكتنف مسألة توسيع مجلس الأمن وإصلاحه لا تسمح بالتوصل إلى اتفاق عام في هذه المرحلة، الأمر الذي جعل من الحتمي تجديد الحوار من أجل إجراء مناقشة مستفيضة لجميع المسائل دون التعجيل بشكل مصطنع بهذه العملية برمتها. وسوف يتيح ذلك فرصة ليس فقط لإجراء استعراض وتقييم للمقترحات التي قدمت بالفعل، بل أيضا للنظر في مقترحات جديدة مثل إضافة عضوين دائمين جديدين للبلدان النامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. كما أنه سيتناول المادة ١٠٨ من الميثاق التي سيحتكم إليها بالتأكيد في حالة إدخال تعديلات والتي يتعين الحفاظ على مكانتها الهامة وحرمتها. وينبغي أن يكفل التنفيذ الأمين والمتسق لأحكام تلك المادة في سياق إعادة تشكيل مجلس الأمن.

وختاما، يشعر وفد بلدي بأنه مدين بالشكر الخالص لكم، السيد الرئيس، على الدور الذي اضطلعتم به في تفسير كفالة تأكيدات من الدول الأعضاء المعنية بأننا:

"لن نتخذ أي قرارات بشأن هذا البند في هذه المرحلة من النظر فيه".

وهكذا، فإنكم قد مهدتم السبيل لإجراء مناقشة أكمل لجميع القضايا المعنية ومن أجل أن تتخذ الجمعية العامة قرارا ديمقراطيا في هذا الصدد. وهذا يبشر بالخير بالنسبة لمساعدتنا في المستقبل من أجل التوصل إلى قرارات مدروسة بعناية ومتوازنة.

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تجتمع الجمعية العامة للسنة الرابعة على التوالي للنظر في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. وهذا يبين لنا الأهمية الكبيرة للموضوع الذي نحن بصدده وتعمد مسألة إصلاح هذا الجهاز الفعال لاتخاذ القرارات في المنظمة.

غير أنه فيما يتجاوز هذا النموذج، وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة والمتفانية، فإنه لا يمكن إنكار حقيقة أن المناقشات التي جرت في الفريق العامل قد تعثرت حول عدد كبير من القضايا، أهمها حجم ونطاق عملية توسيع المجلس وطرائقها، وانتخاب الأعضاء الدائمين الجدد، والتمثيل العادل للبلدان النامية، وصنع القرار والمساءلة. وقد أعاقت هذه القضايا حتى الآن إمكانية التوصل إلى حل رشيد لها، كما أنه لا يمكن تجاهلها. ولم تشكل حتى الآن المقترحات العديدة التي قدمت فرضية مجدية يمكن الانطلاق منها والتماس حل مقبول. ويعود السبب في ذلك إلى حقيقة أن بعض هذه المقترحات تعتبر غير منصفة وتمييزية. وبالتالي فإنها لا تشكل نقاطا لبدء النقاش، بينما يتطلب البعض الآخر المزيد من التفسير والتوضيح.

ولذلك، فإن من الواضح أن التوصل إلى اتفاق عام قد تعذر علينا حتى الآن بسبب الاختلافات الأساسية حول القضايا التي ينطوي عليها الأمر. وبالتالي، لم يف الفريق العامل بولايته حتى الآن.

وينبغي ألا تؤدي حقيقة أن إصلاح مجلس الأمن كان من المفروض أن يتحقق منذ زمن طويل وأنه أصبح أمرا عاجلا الآن إلى جعلنا نقدم على حلول متسارعة وغير مدروسة مما يشكك في سلامة ومصداقية عملية الإصلاح. فذلك، في رأي وفد بلدي، من شأنه أن يشكل نهجا معيبا لا يحتمل أن يسهم في تعزيز مجلس الأمن الذي نلتزم به جميعا.

لهذه الأسباب، يدعو وفد بلدي إلى مواصلة مداولات الفريق العامل في معالجة القضايا التي لم تحسم وفي تضيق شقة الخلافات. ونحن ملتزمون بتحقيق المزيد من التقدم تحت رعاية هذا الفريق العامل، ونثق ثقة كاملة في أنه سيوفي وفاء فعلا بولايته. غير أننا ندرك بشدة أنه لا تزال هناك خلافات حول الكثير من القضايا الجوهرية. وبالتالي، ليس من المقبول اعتماد نهج متسرع في السعي للتوصل إلى اتفاقات ذات طبيعة شاملة وفي الوقت ذاته إخفاء هذه الاختلافات والخلافات.

وهذا بالذات هو السبب الذي جعل إندونيسيا تؤيد الدعوة إلى إتاحة الوقت الكافي الذي يمكننا من السعي للتوصل إلى اتفاق عام. وهذا يتمشى تماما مع الموقف الذي اتخذته الاجتماع الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي والذي أعرب بشكل لا لبس فيه عن رفضه لأي إطار زمني

على الأقل، توزع بين البلدان الأفريقية على أساس ما يقرره الأفارقة أنفسهم، بتطبيق نظام للتناوب يقوم على أساس معايير تتميز بها أفريقيا.

وسوف تقدم المجموعة الأفريقية قريبا، في هذا الصدد، وثيقة حول مفهوم وشروط هذا التناوب وتطبيقه على المقاعد الدائمة. وفي رأبي أن تلك الوثيقة هي إسهام رئيسي في جهود فريقنا العامل، وهي جديرة بأن تدرسها بلدان الفريق المهمة بذلك المفهوم.

ويشعر وفدي، مرة أخرى، بأن صيغة هذا التناوب إنما هي وصفة أفريقية. إنه نظام مستمد من الحكمة الأفريقية، ولذا فلا يمكن، لهذا الاعتبار، تصديره.

ينتقل وفدي الآن إلى مسألة تكوين المجلس في المستقبل. إن وفدي طالما أعرب عن الأمل في تحقيق حل دينامي وسط يوائم بين الموقعين القائمين حاليا - أي موقف تحقيق الديمقراطية في التمثيل، وهو يفترض مقدما إيجاد مجلس موسع بحيث يكون عدد أعضائه ٢٦ عضوا. وموقف الفعالية في تشغيل المجلس، الأمر الذي من شأنه تخفيض ذلك العدد إلى ٢١. وهذا الحل الوسط الدينامي الذي نسعى إليه، إذا ما كان سيتحقق، لا ينبغي أن يحدث على حساب مصالح قارتنا الأفريقية.

وأنا واثق بأن رئيس المجموعة الأفريقية، أو ممثل زمبابوي، الذي يتولى بلده في الوقت الحالي رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية، سوف يتكلم أثناء المناقشة ليبين تفصيلا الموقف الأفريقي بشأن إصلاح مجلس الأمن.

فيما يتعلق بقضية حق النقض "الفيتو"، لقد لاحظنا مقاومة، في بعض الدوائر، خصوصا بين بعض الأعضاء الدائمين، لقبول تغييرات فيما يتعلق سواء بالحد من حق النقض أو بإزالته، وهو حق أصبح، في نظر أغلبية الدول، حقا لا يتمشى مع الزمن الحاضر.

وعلى أساس المبدأ القائل بأن المناقشات التي تتناول زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وتطبيق حق النقض قد تؤدي إلى وقف حقيقي لجميع مناقشاتنا، أبدت في نيسان/أبريل الماضي، بالنيابة عن وفدي، فكرة الدخول في مناقشة متعمقة حول مسألة حق النقض مع الأعضاء الدائمين، بغية التوصل معهم إلى اتفاق حول تغييرات يمكن، بالقبول المشترك، إدخالها على نطاق تطبيق ذلك الحق.

ومنذ أن قررت الجمعية العامة إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن في عام ١٩٩٣، ما فتئ كل وفد حاضر هنا يكرس قدرا كبيرا من الطاقة في التفكير في هذه المسألة وقدرا كبيرا من الوقت في التماس التوصل إلى نقاط اتفاق في محاولة تحقيق الإصلاح المنشود لهذا الجهاز الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة بروح يسودها التوافق.

ويسعدني أنؤكد هنا ترحيبنا بالجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها الدول فرادي ومجموعات لكي تقدم مساهمتها القيمة في عملية التفكير المشترك هذه.

إن قيام رئيس الجمعية العامة في الدورة السابقة السفير غزالي بصفته رئيسا للفريق العامل بتقديم وثائق في آذار/مارس الماضي تلخص مقترحات الدول الأعضاء، فضلا عن القرارات ذات الصلة التي اتخذها المؤتمر الوزاري لبلدان حركة عدم الانحياز المنعقد في نيودلهي ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في هراري، بالإضافة إلى المقترحات الأمريكية بشأن إصلاح مجلس الأمن - كل هذا يشكل، في رأي وفد بلدي، خطوات كبرى إلى الأمام، وتعبيرا واضحا كل الوضوح عن التزامنا الجماعي بتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق انطلاقة هامة في عملنا.

ومع ذلك، لا مجال للإنكار بأنه على الرغم من هذه الجهود الملموسة والجديرة بالثناء، فإن التوصل إلى الإصلاح الكامل والشامل لمجلس الأمن بغية جعله جهازا حديثا وديمقراطيا وشفافا هدف ما زال يتعين علينا أن نحققه. والواقع أن هناك مسائل كثيرة لا تزال معلقة، خصوصا فيما يتصل بتوسيع فئتي العضوية في المجلس، وتكوين المجلس، واستخدام حق النقض، وتحسين أساليب عمل المجلس، ومسألة الاستعراض الدوري.

وفيما يتعلق بتوسيع المجلس، لا يمكن أن يكون هناك أي شك في أنه ما زالت هناك خلافات ملحوظة بين الذين يؤيدون التوسيع في الفئتين والذين يقترحون قصر التوسيع على فئة الأعضاء غير الدائمين.

في هذه المناقشة اقترحنا، نحن الأفارقة - ونلج في ذلك - زيادة عدد أعضاء المجلس بفئتي العضوية، وإعطاء أفريقيا مقعدين دائمين ومقعدين غير دائمين

أحرز تقدماً كبيراً جداً، حتى إذا كان توافق الآراء لم يتحقق بعد، حول نقاط أساسية مثل زيادة عدد الأعضاء، والتكوين، وحق النقض.

في رأي وفدي أن هذا الوقت هو الوقت المناسب للمناداة بمضاعفة جهودنا وتصورنا، وللاستخدام الأقصى لقوة الزخم التي خلقتها مناقشاتنا، بغية تحقيق هدفنا في إعادة هيكلة مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن.

ولذا يؤيد وفدي التوصية المقدمة من الفريق العامل، التي تطلب من الجمعية العامة السماح للفريق بمواصلة عمله خلال هذه الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

وختاماً يشعر وفدي بأن العمل الحاضر بشأن إصلاح مجلس الأمن فرصة تاريخية في أعقاب إصلاح سنة ١٩٦٥. وهذه بالنسبة لنا، نحن بلدان أفريقية، هي الفرصة الوحيدة المتاحة لنا لننال تمثيلاً أفضل داخل ذلك الجهاز. ولذا يشعر بلدي بأنه ينبغي عدم اضطرارنا إلى فقدان هذه الفرصة التي من شأنها أن تهيئ لنا أن نصبح في المستقبل، أعضاء دائمين وغير دائمين بالمجلس المخول السلطة الحقيقية لصنع القرار داخل المنظومة.

لا بد من التسليم بأنه لا تزال ثمة مشكلات تتطلب الحل، وحلول وسط ينبغي التوصل إليها، وتوفيق ينبغي إدراكه. ولتكن لنا الشجاعة الكافية لنقول ذلك. ولكن فلنوافق أيضاً - بحسن نية - على التحرك قدماً، باستثمار نقاط تلاقي الآراء، وبصون ما أنجز والزخم الذي خلق، حتى نصل بتحرينا المشترك في القضية الهامة التي عهد بها إلينا، إلى نتيجة متناغمة وبسرعة معقولة.

السيد تيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن الجمعية العامة تنظر اليوم في مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن، وزيادة عدد أعضائه. إن هذا الموضوع قد شغل، بلا شك، مكاناً هاماً في التأمّلات حول إصلاح الأمم المتحدة، وجذب انتباه الرأي العام.

وقبل أشهر قليلة، عندما فرغت الجمعية العامة من مداولاتها بشأن هذا الموضوع لعام ١٩٩٧، أتيحت لها فرصة لدراسة التقرير المقدم إليها من الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي يتناول هذه المسألة. واعتمدت الجمعية دون تصويت مشروع المقرر الوارد في الفقرة ١٠ من الوثيقة A/51/47، والذي يوصي بأن يواصل

وقد ناديت، في ذلك الوقت، بإسناد دراسة مسألة حق النقض، الدقيقة والمتشعبة، إلى لجنة محدودة، ولكنها مفتوحة، تتكون من بعض السفراء المعيّنين من ضمن الفريق العامل، تكون مهمتهم أن يركزوا فقط على إجراء دراسة شاملة ومتعمقة لمسألة حق النقض، على أن يأخذوا في الحسبان آراء الأعضاء الدائمين والأفكار العديدة التي سردها الدول الأعضاء في المناقشات.

وفي رأيي أن تلك اللجنة المعنية بموضوع حق النقض ينبغي أن تعمل في آن معاً أثناء دورات الفريق العامل الرفيع المستوى، بحيث تدرج النتائج التي سوف تستخلص وتقدم إلى الفريق العامل الأوسع نطاقاً، اندراجاً سلساً في اتفاق عام بشأن إصلاح مجلس الأمن. واعتقد أن هذا النهج نال بعض الاهتمام، ويسعدني أن ألاحظ اليوم أن تلك الفكرة قد سارت قدماً بعض الشيء ويمكن تناولها من جديد في إطار مفاوضاتنا المستقبلية.

وبعد التوصل إلى تحديد وقبول نطاق تطبيق حق النقض، يجب أن تكون ميزة استعمال ذلك الحق لكل الأعضاء الدائمين، أي الأعضاء الحاليين والأعضاء الجدد على السواء.

وقد قدمت عدة وفود، أثناء مناقشاتنا، اقتراحات مفيدة لتحسين أساليب عمل المجلس. وهي اقتراحات من شأنها، إذا ما طبقت، أن تكفل مزيداً من الشفافية والشرعية في ذلك الجهاز الرئيسي من أجهزة منظومتنا. لقد بذلت حتى الآن جهوداً جديرة بالثناء في هذه الاتجاهات. وهي جديرة بأن تتابع، والتدابير الموصى بها ينبغي أن يعمل بها رسمياً.

ونسجاً على هذا المنوال، وبغية تمكين مجلس الأمن من أن يكيّف نفسه ويلعب دوره كاملاً على نحو ما جاء وصفه في الميثاق، يبدو لي أنه من الجوهرى إنشاء نظام من الاستعراض الدوري يأخذ في الحسبان التطورات العالمية. وفي رأيي، وعلى نحو ما أفهم الأمر، لم يعد محل بعض الاختلافات في الرأي إلا طول مدة الاستعراض، وأرى أن تلك الاختلافات يمكن التغلب عليها إذا ما توفرت الإرادة السياسية.

إن عمل إصلاح مجلس الأمن يتطلب من الدول الأعضاء نهجاً مبتكراً ومسؤولاً، على أن يظل في ذهن الاهتمام الخاص جداً الذي يحاط به ذلك الجهاز. إن الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بإصلاح مجلس الأمن قد

ونحن نعرف أن هناك عددا من البلدان، وفي مقدمتها البلدان التي تسمى "المدعية بالحق"، تجادل بأن أفضل طريقة تعكس الحالة الراهنة في العالم، مع اقتراب القرن العشرين من نهايته، زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. والسبب، كما قيل لنا دون أي تبرير آخر، هو إضفاء المزيد من الشرعية على قراراته. ومع هذا فتلك البلدان لم تقدر، والواقع أنها غير قادرة الآن على شرح السبب الذي يجعل مجلسا به ١٠ أعضاء دائمين أكثر كفاءة. ولم تقل لنا السبب الذي يجعل مجلس أمن به ١٠ أعضاء دائمين أكثر فعالية. ولا هي قادرة على شرح السبب الذي يجعل مجلس أمن به ١٠ أعضاء دائمين يعمل بشفافية أكثر مما يعمل الآن. وهي بالطبع غير قادرة على إقناعنا لأنها لا تجد حججا تدعم قضيتها - وهي أن مجلس أمن به ضعف عدد الدول التي تتمتع بالصلاحيات والامتيازات الهائلة التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون يكون أكثر ديمقراطية.

وإذا اقتصرنا على أكثر الاحتمالات شيوعا وأجرينا تحليلا لتشكيل مجلس الأمن بمن فيه من يسمون "المدعون بالحق" لتوصلنا إلى نتيجة مؤداها - تقويض المبادئ التي يجسدها الميثاق والتي نعلق عليها جميعنا أهمية خاصة، كتلك المبادئ التي تقر المساواة بين الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل والمنصف.

ولو حقق من يسمون "المدعون بالحق" أحلامهم في أن يصبحوا أعضاء دائمين جدد فسيكون لدينا مجلس أمن يمثل فيه من الاتحاد الأوروبي المؤلف من ١٥ دولة، ثلاثة أعضاء دائمين. ولا يغيب عن البال أن الاتحاد الأوروبي الذي يمثل، بلا شك، عاملا جديدا في العلاقات الدولية، لا يتطلع فحسب إلى أن تكون له عملة واحدة، بل يتطلع أيضا إلى وضع سياسة مشتركة للخارجية والدفاع. ونحن نتمنى بطبيعة الحال للبلدان الأوروبية كل نجاح في تحقيق هدف التكامل الذي حددته لنفسها. أما الذي لا يمكن تفسيره فهو السبب في أنها، في نفس السياق، ترى ضرورة ألا يكون لها عضو واحد فحسب أو عضوان، بل ثلاثة أعضاء دائمين.

ما فتئنا منذ عام ١٩٩١ نعلم أطفالنا أن الحرب الباردة قد انتهت. ونرحب بذلك، ولكننا نتساءل عن السبب في أن منظمة حلف شمال الأطلسي، وهي تحالف عسكري يضم الآن ١٦ بلدا كان قد أنشئ في سياق المواجهة الثنائية القطب، تريد أن يكون لها أربعة أعضاء دائمين.

الفريق عمله خلال هذه الدورة. وانضم وفد المكسيك إلى توافق الآراء ذلك، وهو يعرض الآن مشاركته بنشاط في مناقشة هذا الموضوع الهام عند اجتماع الفريق العامل مرة أخرى في عام ١٩٩٨.

وعلى مدار مناقشاتنا كانت مشاركة المكسيك في الفريق العامل تتفق والموقف الذي التزمنا به منذ نوقش تشكيل مجلس الأمن وأساليب صنع القرار فيه في عام ١٩٤٥ أثناء مؤتمر سان فرانسيسكو.

وتشهد وثائق المؤتمر الذي أنشأ منظمنا على أن المكسيك حتى في ذلك الحين لم تكن تؤيد إنشاء فئة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. فقد كنا نعتقد وقتها، وما زلنا نعتقد اليوم، كما ذكر وزير خارجية المكسيك خلال المناقشة العامة في هذه الدورة، أن هذا التفريق "يخلق حالة تمييزية، يزيد من حدتها إعطاء الأعضاء الدائمين حق النقض" [الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة التاسعة، الصفحة ٢٧]

وقد اضطررتنا الظروف السياسية في عام ١٩٤٥ إلى القبول بأن يوجد في منظمنا القائمة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول، خمسة من أعضائها يتمتعون بمركز أعلى له حقوق وامتيازات خاصة.

وتمشيا مع هذا الموقف المبدئي الذي التزمنا به منذ عام ١٩٤٥، قدم الوفد المكسيكي في عام ١٩٩٥ اقتراحا محددا بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن كيما ينظر فيه الفريق العامل. وهذا الاقتراح، الذي يعمم اليوم في هذه القاعة، ينص على زيادة خمسة أعضاء، كلهم في فئة الأعضاء غير الدائمين. وأود هنا التأكيد على أن اقتراحنا يظل مطروحا على المائدة انتظارا لدراسته دراسة موضوعية.

ولقد سألنا عن السبب في استمرار إصرارنا على أن تقتصر زيادة أعضاء المجلس على فئة الأعضاء غير الدائمين وحدها وعلى سبيل الحصر. والأسباب التي سقناها عند تقديم اقتراحنا لا تزال قائمة. فنحن مقتنعون بأن المجلس يحتاج إلى توسيع عضويته ليعكس التشكيل الراهن للمنظمة، ويكفل لنفسه، في الوقت نفسه، أن يكون هيئة تعمل بكفاءة وفعالية بينما تزداد فيها الشفافية، وتصبح في المقام الأول، أكثر ديمقراطية.

كانت ضحايا لمواجهة لا علاقة لها بها، إلى إرجاء انضمامها إلى الأمم المتحدة بلا مبرر. ويمكن أن نورد هنا ملاحظة، نضيفها كحاشية مثيرة للاهتمام، أنه من بين تلك الدول من تدعي الحق في الوصول إلى فئة أعلى، والظفر بالامتياز الذي أضربها ضررا شديدا في الماضي.

وكانت المكسيك، في سان فرانسيسكو، تعارض منح حق النقض. وفي صراع غير متكافئ، تغلبت شهوات الدول الكبرى وطموحاتها على أصوات العقل والإنصاف. وفيما بعد، دأبت المكسيك على معارضة الاستغلال العشوائي لذلك الامتياز الذي أدت إساءة استعماله، كما أشار وزير خارجية بلدي في المناقشة العامة، في مرات عديدة إلى منع المجلس من القيام بأبسط أعماله الأساسية.

وفي سان فرانسيسكو، أيّدت المكسيك اقتراح استراليا بضرورة قصر نطاق حق النقض على التدابير التي تتخذ استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق. وفي ذلك الوقت أحبط المنتصرون في الحرب العالمية الثانية أيضا تلك المحاولة لتخفيف ممارسة سلطة حق النقض. والآن، بعد نصف قرن، نحثهم على إعادة النظر في موقفهم ذاك. إن العمل من جانب واحد يجب أن يتراجع ويفسخ المجال أمام التطلعات الجماعية إلى المساواة والديمقراطية.

إن عملية توسيع مجلس الأمن تتحرك بوتيرتها الخاصة. ولا يمكن التعجل في إيجاد حل لهذا الموضوع. إن حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، إضافة إلى مجموعة ريو - على مستوى أمريكا اللاتينية، كلها أعلنت على أعلى المستويات تأييدها لإفساح مزيد من الوقت لإمعان النظر، حتى يتم التوصل إلى "اتفاق عام" كما أشير إليه في قرار الجمعية العامة الذي أنشأ الفريق العامل. وترديدا لصوت الغالبية العظمى، ذكر وزير خارجية المكسيك في المناقشة العامة أن:

"هذه قضية بالغة الأهمية ولا يمكن التعامل معها بعجالة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٩، الصفحة ٢٨)

ونكرر التأكيد على اقتناعنا بأن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يكون بمثابة مشروع يعمل على توحيدنا، وليس

وثمة احتمال آخر أكثر اتساما باللامنطقية وهو ذلك الذي قد يحدث لمجموعة الدول المعروفة باسم مجموعة الثمانية. فهذه الحفنة من البلدان سيكون لها ستة أعضاء دائمين؛ أي أن ستة من أعضائها الثمانية سينتمون إلى الفئة المتميزة. وفي إطار هذا السيناريو سيكون لدينا مجلس أمن الفئة المتميزة فيه معظمها أوروبي، وواضح أنها متقدمة النمو. فهل هذا توازن جغرافي حقيقي؟ وماذا جرى لمبدأ الإنصاف والتمثيل العادل؟ لقد أهمل هذا المبدأ تماما في هذا التشكيل الجديد.

وأخيرا، أود أن أشدد مرة أخرى على أنه من غير المقبول بالنسبة للمكسيك، ونحن ندنو من نهاية القرن، أن تجري محاولة لزيادة عدد الدول التي تتمتع بميزة السلطة الهائلة التي يمنحها الميثاق لأعضاء مجلس الأمن الدائمين.

ونحن لا نعتقد بوجود أي مبرر على الإطلاق لإنشاء مراكز قوى جديدة في منظمتنا. ولقد ذكرنا ذلك من قبل، ونكرره الآن. لأننا على اقتناع بأن الدول الخمس التي منحها الميثاق مركزا خاصا - بقرار اتخذ في سان فرانسيسكو بأغلبية الأصوات وليس بالإجماع - هي أكثر من كافية.

وإذا كنا نريد حقا إحراز تقدم في حل هذه القضية، سيتعين علينا أن نصمم آليات منصفة وغير تمييزية تحظى بقبول الجميع ومرة أخرى نحث المدعين بالحق أن يتخلوا عن مطامحهم وأن يتصرفوا وفقالروح الديمقراطية والإنصاف التي ينبغي أن تمثل أساس العلاقات الدولية في أواخر القرن.

وأود الآن أن أشير بإيجاز إلى السلطة الاستثنائية الواضحة لكل ذي عيين، التي يمنحها الميثاق للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وهذا هو بالطبع ما يسمى في العبارات القانونية بقاعدة الإجماع فيما بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ويشار إليها بصفة عامة بامتياز حق النقض.

لقد تعلمنا أن نعيش في ظل جور حكم تعين علينا أن نقبله في سان فرانسيسكو وأكد لنا أنه سيحافظ على الوحدة بين المنتصرين في الحرب العالمية الثانية. إلا أن حق النقض لم يحقق، ذلك الغرض في واقع الأمر. فالتنافس بين الدول كان واضحا منذ الأيام الأولى لإنشاء منظمتنا، والعداء بينها حال سنوات طويلة دون قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة. وتعرضت دول تربو على ٢٠ دولة،

عضوا. إن الطابع التمثيلي للمجلس لا يتوقف فقط على عدد الأعضاء الدائمين، وإنما كذلك على المساهمات المحددة التي قدمها باستمرار الأعضاء غير الدائمين في أعمال المجلس على مر السنين. لقد تقدم أعضاء غير دائمين مرارا وتكرارا بأفكار جديدة ونهج جديدة، وبذل هؤلاء الأعضاء في أحوال كثيرة جهودا قيمة أيضا للإبقاء على الاتصال الضروري مع الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة غير العاملين في المجلس.

إن توسيع عضوية كلتا الفئتين يتعين أن يكفل تمثيلا أفضل للبلدان النامية. وهكذا، وفي حين أننا نؤيد اهتمام اليابان وألمانيا بالعمل في المجلس كعضوين دائمين، فإننا نؤيد بالمثل الاهتمامات المتوازنة التي تبديها بلدان مؤهلة من الجنوب. كما أن توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين يتعين أن يتبع إلى حد كبير مبادئ التوزيع الجغرافي المعترف بها.

ونحن نؤيد تقليص حق النقض، وقصره على نحو مثالي، على الإجراءات التي تتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق، ولا نود أن نرى هذه الأداة تعطي مزيدا من الأهمية عن طريق توسيع فئة الأعضاء الدائمين.

وإننا نؤيد تأييدا قويا الجهود المبذولة من أجل زيادة الشفافية في وسائل عمل المجلس، وتعزيز إمكانيات الاستماع إلى آراء الدول غير الأعضاء فيه.

وأخيرا، نعتقد أن من شأن الاستعراض الدوري لتشكيل المجلس أن يساعد على الحفاظ على طابعه التمثيلي في المستقبل. وينبغي لهذا الاستعراض أن يدرس ما إذا كان ينبغي ويمكن للتغيرات المحتملة المقبلة في العلاقات الدولية أن تنعكس بإجراء تغييرات هيكلية أخرى في تشكيل العضوية.

ولا بد أن يتضح للجميع عقب هذه المناقشة، أن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل إقامة جسور بين مختلف المواقف الوطنية ومواقف المجموعات. وفي حين ما زلنا نرى أن موقفنا، كما أوجزناه، هو موقف وسط وينبغي بالتالي أن يساعدنا في البحث عن حل توفيقي، ندرك أننا في هذه المرحلة قد نحتاج إلى أفكار خلاقة أخرى. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أشيد إشادة خاصة بالرئيس غزالي على إسهامه القيم في هذه العملية. واسمحوا لي بالمثل أن أشكر نائب رئيس الفريق العامل

قضية تفرق بيننا. إن المسألة ليست مسألة مصدر لهيئة وطنية ولا هي طريقة لتعزيز السيطرة الإقليمية. وبدلا من أن تكون هناك جداول أعمال خاصة، فإن ما ينبغي أن نسترشد به في جهودنا هو مصلحة الأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى الإصلاح الذي يشجع وحدة القيادة والغرض في هذه المنظمة، ولا يضعف العوامل التي تؤدي إلى الاستقرار والتماسك بشأن المسائل التي تتعلق بالمصلحة العامة.

فلنعمل على بناء مجلس أمن كفء وفعال ومتسم بالشفافية وديمقراطي ويعبر عن مصالح جميع المناطق بدون تمييز وبدون أن يكون لبعض الأعضاء مراكز خاصة أو امتيازات خاصة. وهذا هو السبيل الوحيد إلى بلوغ هدف تكييف المجلس مع الظروف الراهنة. وهذا هو السبيل الوحيد إلى إضفاء الشرعية والطابع التمثيلي على قراراته.

وفي البحث عن تكوين مجلس أمن من هذا النوع، يمكن للفريق العامل أن يعول على مشاركة المكسيك النشطة والثابتة.

السيد سوشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن قيام هذا العدد الكبير من الوفود بتجميع الطاقة للكلام مرة أخرى بشأن هذا البند المتعلق بقضية إصلاح مجلس الأمن، يشكل دليلا لا يمكن إنكاره على تصميمنا الجماعي على الدفع قدما بهذه القضية، على الرغم من الفجوات المفاهيمية الكبيرة التي لا تزال قائمة بين مختلف المواقف. إن ما يوحد جميع الدول الأعضاء هو شعور عام بأن توسيع المجلس وإعادة النظر في أساليب عمله هما أمران لازمان على وجه الاستعجال لضمان طابعه التمثيلي ومشروعيته في المستقبل.

وموقف النمسا بشأن إصلاح مجلس الأمن، شأنه شأن مواقف أغلب الدول الأعضاء الأخرى، أعرب عنه بالتفصيل على مدى الأعوام الأربع الماضية. وضمنت آراؤنا في وثيقة عمل قدمناها مع بلجيكا وعدد من الدول الأعضاء الأخرى. وقد استنسخت تلك الورقة في الوثيقة A/49/965.

ونحن نرى أن توسيع المجلس يجب أن يحدث في الفئتين - الأعضاء الدائمين وغير الدائمين - وأن التوازن في تكوين المجلس بين العضوية الدائمة وغير الدائمة يجب الإبقاء عليه ضمن عدد لا يتجاوز في مجموعه ٢٥

ووفقا للفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق، يعهد أعضاء الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات. فما الذي يمكن أن نفعله للتوفيق بين هذا المفهوم وأنظمة التناوب الإقليمي؟ ففي أكثر الحالات ترجيحاً - وهي ألا يتمتع الأعضاء الدائمون المقبلون بحق النقض - هل يمكن للمرء أن يتصور وجود أعضاء دائمين دون أن يتمتعوا بالصفتين الرئيسيتين للأعضاء الدائمين؟ وإذا كان الأمر كذلك، فماذا يمكن أن نفعل لتقليل عدم الاتساق الواضح هذا إلى حده الأدنى؟

لقد حاولت أن أبرز بعض المسائل الأكثر أهمية والتي نرى أنها لا تزال في حاجة إلى مزيد من التوضيح. ولقد أشارت وفود أخرى إلى مسائل مشابهة أو إلى مسائل أخرى. وأعتقد أن هذا ينبغي ألا يخيّب آمالنا أو يَفُت من عزمنا. فليس من المستغرب أن يحتاج عمل رئيسي من هذا النوع إلى جهود دؤوبة تبذلها جميع الوفود المهمة.

وبعد أربع سنوات من المناقشة المكثفة إلى حد ما، لا يزال وفد بلدي مهتما برؤية نتيجة عاجلة لمداولاتنا. فالمناقشات التي جرت حتى الآن أسفرت عن الرأي الشائع القائل بأن التشكيل الراهن للمجلس لم يعد تمثيلاً، وأن المجلس إذن يفتقر إلى الشرعية. وهذه الحالة ليست صحية. وهي تحتاج إلى معالجة. ومن هنا يأتي اهتمامنا بتحقيق الإصلاح في المجلس حالما يصبح ذلك ممكناً.

السيد شارما (الهند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): فيما تبدأ دورة الجمعية العامة للإصلاح نظرها في جانب رئيسي من جوانب إصلاح الأمم المتحدة، أود، سيدي الرئيس، أن أشيد بعملكم الحضيف على تنقية الأجواء التي بدت ملبدة بالغيوم لدى النظر في البند المتعلق بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

إننا نرحب بإعادة تعيينكم لمكتب الفريق العامل المفتوح باب العضوية وبقراكم القاضي بأن يواصل الفريق عمله في وقت مبكر من العام المقبل. ومما يدعو إلى الاطمئنان أننا سنواصل الاستفادة من توجيه واجتهاد السفير بريتنشتاين والسفير جاياناما عندما يحاول الفريق مرة أخرى أن يكلل ولايته بنتيجة مثمرة.

المفتوح باب العضوية على الجهود الدؤوبة التي بذلناها. أما حقيقة أننا لم نتوصل حتى اليوم إلى اتفاق على إصلاح مجلس الأمن فليس مردّها بالتأكيد قصور عزمهم أو عدم إخلاصهم لهذه المسألة.

إنني أفترض أننا جميعاً نريد أن نمضي قدماً نحو إنشاء مجلس أمن موسع له قدرة وفعالية معززان ويتصف بطابع تمثيلي معزز ويعمل بكفاءة محسنة. فهذا، على أية حال يظهر كاستنتاج رئيسي في تقرير الفريق العامل.

وبغية أن نفعل ذلك، أعتقد أنه ينبغي لنا أن ننظر ملياً في عدد من المسائل التي، حتى بعد ٤ سنوات من المناقشات المكثفة، من شأنها أن تنتفع من زيادة التوضيح والمفاوضات اللاحقة. وأود أن أذكر ثلاثاً من هذه المسائل وهي: حجم المجلس عموماً، وعملية صنع القرار، والتناوب بين الأعضاء الدائمين.

فيما يتعلق بالحجم، يتعين علينا أن نتوصل إلى تفاهم حول الحدود الخارجية المقبولة للتوسيع. ويتعين أن يتخطى هذا العدد المواقف المحافظة التي أعرب عنها بعض الأعضاء الدائمين الحاليين إذا أردنا أن نولد التأيد الكافي لنموذج موسع. وفي الوقت نفسه، يتعين أن يبقى العدد أقل من الحد الأقصى لبعض الأرقام إذا أردنا - وهو ما يجب علينا أن نفعله بمقتضى المادة ١٠٨ من الميثاق أن نشرك جميع الأعضاء الدائمين إشراكاً إيجابياً في عملية الإقرار.

وفيما يتعلق بعملية صنع القرار، فلا يزال يتعين التوصل إلى أصعب التسويات. ونود أن نقول إن إيجاد مجموعة من التدابير لتقليص سلطة حق النقض الممنوحة للأعضاء الدائمين الحاليين، ووضع تعريف مناسب لعتبة العمل في مجلس موسع مشكل حديثاً قد يكون طريقاً جديراً بمواصلة استكشافه.

وأخيراً، فيما يتعلق بالتناوب بين الأعضاء الدائمين، لا أود أن أخفي حقيقة أن وفد بلادي، على غرار وفود أخرى، لا يزال يجد بعض الصعوبات في استيعاب هذا المفهوم. ومع ذلك، أما إذا كان هذا هو مفتاح الحل السحري الذي يبدو أننا نبحث عنه، فأعتقد أن من المحتمل ومن الممكن أن يحظى هذا المفهوم بال دعم الكافي؛ ولكن بغية أن يحدث ذلك سيلزم تقديم تعليقات أخرى.

الذي ألقاه رئيس وزراء الهند أمام الدورة الحالية للجمعية العامة، قال، مؤكداً على هذه الحاجة، إنه بهذه الطريقة:

"تكون قرارات المجلس معبرة حقاً عن عضوية الأمم المتحدة الأوسع. وبغير ذلك تظل إجراءات المجلس ينظر إليها على أنها أقل تمثيلاً باطراد في الوقت الذي يطلب إليه أن يعمل، أكثر من أي وقت مضى، نيابة عن المجتمع العالمي". (١) نظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة (٩)

ومن باب أولى أن تصبح هذه الحاجة أكثر إلحاحاً في عهد العولمة الذي نعيش فيه، حيث تزداد شؤون العالم ترابطاً أكثر من أي وقت مضى.

إن توسيع عضوية مجلس الأمن يجب أن يهيئه لمواجهة تحديات الألفية المقبلة. وأي نهج جامع من شأنه أن يعززه. وأية محاولة لاستبعاد البلدان النامية من أعلى مراتب عضوية المجلس من شأنها أن تضعف من مصداقيته ومن دعم إجراءاته.

وبالنسبة لنا، كما هو الحال بالنسبة لأغلبية كبيرة، فإن مطلب توسيع الفئتين الدائمة وغير الدائمة على السواء غني عن البيان. أما إنشاء فئات فرعية متوسطة فلن يعالج المسألة الرئيسية المتمثلة في تصحيح الاختلال في فئة العضوية الدائمة في المجلس ذاته، وهذا هو ما كلّفنا بتقويمه. بل إنه سيؤدي إلى تكريس الاختلال الذي يعد الاعتراف به نقطة البداية لعملية الإصلاح هذه، بدلاً من معالجته.

لقد أعربت الهند دوماً عن رأيها القائل بضرورة أن تسترشد عملية إصلاح مجلس الأمن بنهج معياري يجلب التماسك للمناقشة. والهدف هو التوصل إلى توسيع عريض القاعدة بدلاً من التوسيع المجزأ. ويمكن تشجيع ذلك بمناقشة معايير لمنظور موحد يغذي فهم ما تنطوي عليه العضوية الدائمة الموسعة. ومن العناصر ذات الصلة في هذا المجال الحصة التي يمثلها بلد ما في الشؤون الإنسانية ومساحته الجغرافية؛ وحجم اقتصاده وإمكاناته؛ وإسهاماته في نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل، وفي عمليات حفظ السلام بصفة خاصة؛ ومشاركته المستقلة والبناءة في الشؤون العالمية؛ وتطور قدرات الدولة لمواجهة تحديات الألفية المقبلة، وخلال

إن وفد بلادي يؤيد البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن حتميات إصلاح مجلس الأمن معترف بها تماماً. ويتمثل التحدي الذي يواجهنا الآن في ترجمة توافق الآراء المحقق المؤيد لإصلاح مجلس الأمن إلى اتفاق عام حول طبيعة عملية الإصلاح وطرائقها. وإن توسيع العضوية، وتحسين أساليب العمل، وإحداث تغييرات في إجراءات صنع القرار أمور حددت على نطاق واسع بوصفها مكونات أساسية لمجموعة الإصلاحات الشاملة.

لقد اتفقنا بالإجماع في الدورة الأخيرة على ضرورة أن نواصل البناء على العمل الذي أنجز خلال الدورات السابقة. فمن المحتمل علينا إذن أن نواصل عملية تطوير منظور متشاطر على نطاق واسع خلال الدورة الراهنة بطريقة ثابتة وموضوعية. وسيكون لهذه الممارسة وزناً باتصافها بالشفافية وبالمشاركة وبخلوها من الشك وعدم الثقة.

إن موقف الهند من مختلف المسائل المتعلقة بهذا الموضوع يظهر رغبتنا في المضي في العمل بطريقة موضوعية. ففيما يتعلق بمسألة التوسيع، نعتقد أن الحقيقة الموضوعية هي أن نسبة عدد أعضاء مجلس الأمن إلى عدد أعضاء الجمعية العامة تراجعت من ١ إلى ١٢,٣٣,٦ وقت اعتماد ميثاق الأمم المتحدة، إلى ١ إلى ١٢,٣٣ اليوم. وإن نسبة عدد أعضاء مجلس الأمن الدائمين إلى عدد أعضاء الجمعية العامة تراجعت من ١ إلى ١٠ في عام ١٩٤٥ إلى ١ إلى ٢٧ الآن. ويبلغ عدد سكان الدول الأعضاء الحالية دائمة العضوية في المجلس حوالي ١,٨ بليون نسمة في مجموعهم. وهذا يترك ثلثي سكان العالم دون تمثيل في الفئة الدائمة، في منظمة وضع ميثاقها باسم "شعوب الأمم المتحدة".

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أبو نعمة (الأردن).

إن اختلال التوازن في العضوية الدائمة لمجلس الأمن لا ينبجم عن استبعاد قطاع هائل من سكان العالم فحسب، وإنما ينبجم أيضاً عن ارتفاع نسبة تمثيل مجموعة محددة من البلدان بشكل غير متناسب، ونحن بحاجة إلى تقليل هذه النسبة بدلاً من زيادتها. وتحتاج البلدان النامية إلى أن تكون ممثلة تمثيلاً منصفاً في الفئة الدائمة. وفي الخطاب

وثمة توافق وطني واضح وقاطع في الهند، يشمل كل القطاعات السياسية، بأن الهند تستطيع أن تتحمل على النحو الواجب مسؤوليات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الموسع التابع للأمم المتحدة. وقد أعلن عن موقف الهند هذا في البداية في عام ١٩٩٤، وأكد عليه مؤخرًا رئيس الوزراء شري إندير كومار غوجرال في خطابه أمام الجمعية العامة. وقد أكد رئيس الوزراء من جديد على استعداد الهند لتحمل مسؤوليات العضوية الدائمة بالكامل.

ومن المتوقع من الأعضاء الدائمين أن يجلبوا معهم رؤية شاملة ومسؤوليات عالمية. ومنذ الأيام الأولى من وجود الأمم المتحدة، قامت الهند بدور فعال في إدراج مواضيع في جدول أعمالها حققت فيها أكبر النجاحات، بما في ذلك إنهاء الاستعمار، والفصل العنصري، وحقوق الإنسان. ويتحمل الأعضاء الدائمون مسؤولية خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين. وقد أبدت الهند التزاما ثابتا بهذا الهدف منذ استقلالها. فمنذ إنشاء الأمم المتحدة كانت الهند، ولا تزال، أحد المساهمين الرئيسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما فيها أعقد العمليات في كوريا والكونغو والصومال.

وفي هذا العام احتفلنا بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلال الهند. وقد قطعنا شوطا طويلا منذ عام ١٩٤٧. وخلال العقود الخمسة الماضية قمنا بصورة تدريجية بتطوير قدرات وطنية فعالة وحققنا الاعتماد على الذات في طائفة واسعة من القطاعات، وخاصة في الاقتصاد الوطني والمجالات المختلفة للتقدم العلمي والتكنولوجي، وتنمية الموارد البشرية. وقد حققنا كل ذلك وأشياء أخرى كثيرة في إطار ديمقراطية شفافة ونشطة. ونحن نسعى إلى الإسهام في الجهد الدولي العام من أجل التنمية الاقتصادية والسلم والاستقرار.

وعلى مدى العقود الخمسة الماضية، ظلت الهند ملتزمة بالإفصاح بقوة عن شواغل العالم النامي وأولوياته ووجهات نظره بطريقة عقلانية ومتوازنة وبناءة.

وصحيح أن عملية إصلاح مجلس الأمن ما زالت مستمرة منذ أربع سنوات. ومع ذلك، لم يكن الجهد المبذول في هذا المسعى الضروري خاليا من النجاح. إننا نشعر أننا حققنا بعض التقدم، وينبغي لنا أن نواظب بدأب على التقدم في هذا المسعى. وستواصل الهند الاشتراك بنشاط وبشكل بناء في هذا الجهد.

المناقشة العامة، أكدت دول أعضاء أخرى أيضا على الحاجة إلى توجيه تبادل الآراء هنا صوب النظر في المعايير. وربما يكون المفيد أن نتبع هذا السبيل بصورة أكبر عندما يستأنف الفريق العامل أعماله في السنة المقبلة. فهذا سيكفل اتباع نهج غير تمييزي وتطوير منظور موحد، ومبادئ ملتزم بها.

إن الجمعية العامة هي أكثر أجهزة الأمم المتحدة اتساما بالطابع التمثيلي. وهي بالفعل المحفل الذي ينبغي فيه اختيار أي عضو دائم جديد دون أية شروط مسبقة أو اختيار مسبق. والقرار ٢٦/٤٨ يطلب أن يكون توسيع مجلس الأمن مستندا إلى اتفاق عام. وقد أكد على ذلك المؤتمر الوزاري الثاني عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في نيودلهي في شهر نيسان/أبريل الماضي، وكذلك الاجتماع الأخير الذي عقده وزراء خارجية حركة عدم الانحياز بنيويورك في أيلول/سبتمبر. وفكرة توافق الآراء على المستوى الإقليمي أو على مستوى المجموعات لا يمكن بالتالي أن تكون ذات صلة.

إن إصلاح مجلس الأمن ليس مجرد مسألة تطور من حيث تكوينه وحجمه فحسب، وإنما هو أيضا فرصة لاستعراض أساليب عمله حتى تكفل له الشفافية المعززة، وزيادة المساءلة أمام العضوية العامة للأمم المتحدة، من خلال علاقة هادفة بصورة أكبر مع الجمعية العامة، وفهم جديد لإجراءات اتخاذ القرار فيه. وقد وفرت حركة عدم الانحياز مقترحات بناءة حول مجموعة كاملة من المواضيع المدرجة تحت هذا العنوان. وكان هناك تقارب كبير في الآراء حول مجموعة متنوعة من التدابير ونأمل أن تؤدي المناقشات المقبلة في الفريق العامل إلى إحراز تقدم جديد حول كيفية المضي في عملية إضفاء الطابع المؤسسي على التدابير المتفق عليها.

إن عدم التمييز هدف مثالي اشبع به نهجنا بشأن جميع جوانب إصلاح مجلس الأمن. وأي فهم جديد لإجراءات صنع القرار وحق النقض يلزم أن يكون متفقا مع هذا المبدأ التوجيهي.

وأخيرا سيكون أي ترتيب نتوصل إليه خاضعا بالضرورة لاستعراض مناسب، لا لأنه أول خطوة في عملية طويلة المدى، ولكن لأن التكيف البناء مع التغيير ضروري للحفاظ على فعالية أي منظمة، وخاصة المنظمة التي تمثل المجتمع العالمي بأسره.

ويجب علينا أن نُقر بأنه لم يتحقق أي تقدم بشأن المسائل الموضوعية. وسواء تعلق الأمر بحجم المجلس وتكوينه، وتدابير اختيار الأعضاء الدائمين الجدد، أو حتى أكثر من ذلك مسألة حق النقض، على سبيل المثال لا الحصر، فإن الهوة بين المواقف قد تعمقت واتسعت، بدلا من أن تضيق بفضل الحل التوفيقى المستصوب. ويعود هذا، في جزء منه، إلى الطابع الحساس والمعقد لهذه الممارسة، وإلى جهدنا الطموح لتحقيق إصلاح حقيقي شامل للمجلس. وبالإضافة إلى العديد من الوفود الأخرى، أيد وفد بلادي دوما الإصلاح الذي لا يقتصر على مجرد التجميل أو على عملية حسابية بسيطة، مثل تلك التي جرت في عام ١٩٦٥ - وفي هذه الحالة زيادة عدد المقاعد في المجلس من ١٥ إلى ٢٤.

ولما كان وفد بلادي يأخذ ذلك بعين الاعتبار، فقد شجع الفريق العامل على التدليل على قدرته الإبداعية، والتفكير مليا وجدليا في أفكار مبتكرة. وأشار هنا مع الأسف الشديد إلى أن فكرة تناوب المقاعد الدائمة، التي أوصت بها المجموعة الأفريقية وأيدتها قمة هاراري، لم تستكشف بصورة كافية. إنه نهج ناجع - على النقيض مما يقوله الذين يحطون من شأنه، والذين يحصرونه في ساحة جغرافية محددة - نهج يمكن أن يستجيب لرغبتنا في تحقيق المزيد من التمثيل المنصف في المجلس.

والافتقار إلى التقدم الملموس بشأن مسائل حاسمة تتصل بتوسيع المجلس ينبغي ألا ينسينا الإنجازات الرئيسية التي تحققت بشأن المجموعة الثانية من المسائل، المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن والتي لا تقل أهمية في رأينا. وقد أجرى الفريق العامل مناقشات بناءة ومثمرة جدا بشأن هذه المسائل، بما فيها المسائل الموضوعية مثل إضفاء الطابع المؤسسي على التدابير التي اتخذها المجلس نفسه لزيادة الشفافية في عمله، والتدابير الإضافية المقترحة في معظمها من جانب حركة بلدان عدم الانحياز. علاوة على ذلك، فمما لا يمكن إنكاره أن التحسينات التي طرأت على أساليب عمل المجلس وإجراءاته كانت نتيجة ما أسفرت عنه المداولة والمناقشة في الفريق العامل من ضغط وتأثير إيجابي على أعضاء المجلس. ولذا فمن الأهمية بمكان أن تستمر هذه الدينامية من أجل ترسيخ هذه الإنجازات، وتوطيدها قبل أي شيء آخر.

والفريق العامل على استعداد لاستئناف عمله في الدورة الثانية والخمسين في مناخ يتسم بتزايد نفاذ

السيد مسدوه (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

اسمحوا لي أن أبدأ ببيانى بتوجه خالص التهاني للسفير بريتنشتاين الممثل الدائم لفنلندا والسفير جاياناما من تايلند على تعيينهما مجددا كمنائين مشاركين لرئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. والجمعية العامة في تعبيرها مجددا عن الثقة بهما، إنما تسجل اعترافها بجهودهما التي لا تكل في خدمة الفريق، وقبل أي شيء، اعترافها بما يتحلى به من صبر.

تجري مناقشتنا بشأن إصلاح مجلس الأمن في سياق يتميز خصوصا بالمناقشة المتواصلة لمقترحات الأمين العام المتعلقة بالإصلاح. وهنا اعتمدت الجمعية العامة مؤخرا قرارا هاما بشأن سلسلة من التدابير، وهي توشك أن تعلن رأيها بشأن الإصلاحات المؤسسية التي تستهدف رسم مسار لعملية تحديث الأمم المتحدة لكي تكون مستعدة بصورة أفضل للتصدي لتحديات الحاضر والمستقبل. ومهما تكن أهمية وجدارة هذا الجهد، فإنه سيظل ناقصا ما لم يستكمل بمزيد من الإصلاح الهام، الذي يستهدف في نهاية المطاف إعادة كتابة أحكام الميثاق التي عفا عليها الزمن وتحديث المؤسسات والعلاقات داخل المنظمة والتي لا تزال تعكس منطق وشواغل العالم كما بدا لدى نهاية الحرب العالمية الثانية.

ولأن مجلس الأمن يقع في صلب نظامنا الجماعي للأمن، ولأنه المكان الذي يجري فيه التعبير عن مصالح واهتمامات الأقوياء، وأحيانا التصادم فيما بينها - فإنه يمثل - بالإضافة إلى إصلاحه - امتحانا لاستعدادنا الجماعي لإنشاء مؤسسات تكون أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا وبناء علاقات دولية تحمل طابع العدالة والتضامن.

ومنذ أن قررت الجمعية العامة قبل أربع سنوات مناقشة هذا البند في الجلسة العامة، سعت الوفود، على نحو تقليدي، في بياناتها إلى مراجعة نتائج الدورة التي توشك على الانتهاء وإلى التطلع إلى آفاق المستقبل. وإغراء القيام بذلك ازداد اليوم بدرجة أكبر، لأن الدورة الحالية كانت حافلة بالأحداث بصورة خاصة. وستذكر على أنها الدورة التي دللت بأجلى صورة على عجزنا عن إيجاد حل توافقي يرضي الجميع. وستذكر أيضا على أنها الدورة التي أبرزت إحباطاتنا في أوضح صورها.

وهذا يضع المناطق الثلاث بين خيارين: عدم احتمال اختيار بلد واحد من كل قارة، واحتمال تناوب المقاعد الدائمة. وبعبارة أخرى "الحل السريع" الذي يقول "كبار المدعين بالحق" إنهم لا يريدونه، ولكنهم يعيدون اقتراحه بأعمالهم إن لم يكن بأقوالهم.

ولم يتمكن أحد إلى الآن من أن يشرح لي الفرق بين تناوب المقاعد الدائمة بدون حق النقض، والمقاعد غير الدائمة العادية. ومن الناحية الموضوعية، يمنح اقتراح غزالي مقعدين دائمين حقيقيين، مع الحقوق والامتيازات الكاملة، حتى وإن لم يكن ذلك متضمنا بعد حق النقض، للبلدان الصناعية، مقابل ثلاثة مقاعد دائمة صورية لدول الجنوب. وأتساءل: كيف يمكن لأحد أن يتصور أن البلدان النامية تقبل هذا التبادل، الذي يبقى على الحالة الراهنة، لا، بل يجعلها تتفاقم؟

واليا، ينتمي الأعضاء الخمسة الدائمون كلهم إلى النصف الشمالي من الكرة الأرضية، كما أنهم من الدول الصناعية أو على وشك أن يصبحوا منها. وفي ظل نظام غزالي يزداد هذا العدد من خمسة إلى سبعة، دون إعطاء مقاعد دائمة حقيقية لنصف الكرة الجنوبي. وكما ذكر رئيس الجمهورية الإيطالية، أوسكار لويجي سكالزارو، في هذه القاعة في نيسان/أبريل من العام الماضي:

"فالحلقة الضيقة من بلدان قوية يمكن أن توسع الهوة وتقلل بالتالي من مصلحة المستبعدين مؤدية إلى الحط من شأن التزامها السياسي في العملية وربما تهميشهم وجعلهم يحسون إحساسا خطيرا بأنهم مجرد وجود رمزي ومجرد متفرجين على القرار الذي يتخذه آخرون". [انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٠٣]

وفكرة المقاعد الدائمة نفسها فكرة متأصلة في الواقع الدولي الذي كان سائدا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وكما ذكرنا هذا الصباح زميلنا السفير مانويل تيبو، ممثل المكسيك، فإنه حتى في ذلك الوقت، لم يبد أن هذه الفكرة تحظى بشعبية كبيرة.

ووقت صياغة ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، لم يصوت إلا ٣٠ عضوا من الـ ٥١ عضوا الأصليين، أي أكثر بقليل من نصفهم، لصالح إنشاء مقاعد لأعضاء دائمين في مجلس الأمن، يمكنهم أن يمنعوا دائما،

الصبر والإحباط. ومن الواضح أن هذا المناخ لا يسهل الحوار الضروري للتوصل إلى حل توافقي يحظى بتأييد أوسع أغلبية ممكنة. ولذا يجب علينا أن نعمل لاستعادة الظروف من أجل إجراء مناقشة مفتوحة وهادئة، ويجب أن نتفاد أي إجراء من شأنه أن يزيد من إفساد المناخ أو يحدث انقسامات غير مجدية وضارة، وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي بحقيقة أن التعقل وتوفر الرغبة في أن تسود المصلحة العامة قد عملا في الآونة الأخيرة على تفادي المواجهة.

ويتعين علينا أن نوضح أن المبادئ التي ينبغي أن توجه مناقشاتنا، كما حددتها بكل وضوح حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية، تشمل رفض فرض موعد نهائي بشأن عمل الفريق، بينما تقرر بضرورة التوصل على وجه السرعة إلى حل مرض على أساس الاتفاق العام. وبسبب نطاق هذه الممارسة ومخاطرها وأثرها على مستقبل الأمم المتحدة، يجب علينا أن نتصرف بحكمة وواقعية ويجب أن نضمن أننا نتصرف في سياق عملية حقيقية لتجديد وتحديث مجلس الأمن، وهي ما نصبو إليه جميعا.

وعلاوة على الاحترام الصارم لأحكام الميثاق، وهو ضرورة حتمية في جميع الظروف ولجميع الدول - ولا سيما عندما يتعلق الأمر بتعديل الميثاق - فإن من الأهمية بمكان اليوم ضمان التعاون والتأييد من جانب أكبر عدد ممكن من الدول، لتأمين مدلول ونطاق المادة ٢٤ من الميثاق بالكامل.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
مرت خمسة أعوام منذ طلبت الجمعية من الأمين العام أن يبدأ عملية إصلاح مجلس الأمن بتقديم استبيان لجميع الدول الأعضاء. واليوم، انقضت أربعة أعوام تقريبا على إنشاء الجمعية العامة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. ومع ذلك، فاليوم، وأنا أتكلم، لا يزال الحل يبدو بعيد المنال كما كان دائما. والمواقف ما زالت متباعدة، بل متباعدة جدا.

وقد قضى الفريق العامل الأشهر التسعة المنصرمة في بحث ما يسمى بالقرار الإطار لغزالي، المسمى باسم الرئيس السابق للجمعية العامة الذي شن حملة شخصية لترويجيه. ولب اقتراحه الأخير هو إعطاء مقعدين دائمين جديدين للبلدان الصناعية، وثلاثة للدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

والمطالبون بالحق في مقاعد دائمة جديدة يدعون أن الحل "قاب قوسين أو أدنى". وأنا لا أشعر بذلك. والحقيقة هي أنه على أساس المشاورات السرية وغير الرسمية التي أجراها الرئيسان المشاركان مع الدول الأعضاء في مستهل هذا العام، ظهر الافتراض الخاطئ بأن كل ممثل في هذه القاعة كان على استعداد لقبول مقاعد دائمة جديدة، أيا كان نوعها.

أعتقد أن ما حدث هو ما يأتي: في ظلمة صندوق الاعتراف، سئلت الدول الأعضاء، "هل تريدون زيادة عدد المقاعد الدائمة؟" وكان الجواب، بالطبع، "نعم". وكيف يمكن أن يكون غير ذلك، ما دام ٥٢ رئيس دولة أو حكومة من البلدان الأفريقية اتفقوا بالفعل، مثلا، على أنهم يريدون لقارتهم مقعدين دائمين، يتمتعان بحق النقض. ولكن لو كان الممثلون الدائمون لهذه البلدان الأفريقية الـ ٥٢ قد سئلوا عما إذا كانوا مستعدين لقبول مقعد دائم صوري واحد فقط، لا يتمتع بحق النقض، فإنني متأكد أنهم كانوا سيجيبون "لا" بصوت مدو.

لقد آن الأوان لإغلاق صندوق الاعتراف والنظر فقط في المواقف التي أعرب عنها في وضوح النهار ليراها الجميع في الفريق العامل المفتوح باب العضوية - وهو المكان الوحيد الأوحده الذي يمكن للدول الأعضاء أن تعلن فيه رأيها بوضوح للرئيس ولبعضها البعض بشأن هذه المسألة الجوهرية.

لقد اتهم وفد بلادي، وفد إيطاليا بأنه يحبز الوضع الراهن. وهذا ببساطة ليس صحيحا. فقد كان هدفنا الوحيد ولا يزال هو أن نعارض بحزم وثبات الاقتراحات غير المنصفة والتمييزية. وقد عبّر عن هذا على أفضل وجه صديقي السفير كمال، ممثل باكستان، الذي قال العام الماضي:

"إن أية زيادة في عدد الأعضاء الدائمين لن تخدم إلا مصالح بضعة بلدان، وتكون على حساب البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تشكل الأغلبية الساحقة في عضوية الأمم المتحدة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٤٩، ص ٢)

ولا نزال نعتقد بقوة أن إصلاح مجلس الأمن قد آن أوانه منذ مدة طويلة. ولهذا السبب تقدمنا باقتراحنا وعدلناه استجابة لمقترحات مفيدة، وأبقيناه معروضا

وإلى الأبد، أي تحدٍ لمركزهم من خلال حق النقض. ولئن كان الفائزون في الحرب العالمية الثانية قد نجحوا في فرض هذا الحل في ذلك الوقت، فإن هذا لا يعني أن بإمكانهم أن يفعلوا نفس الشيء مرة أخرى اليوم.

ففي غضون نصف القرن الماضي، تغير العالم، وتغير تغيرا عميقا. فقديما، في عام ١٩٤٥، كانت الأغلبية العظمى من البلدان الموجودة في هذه القاعة اليوم لا تزال مستعمرات. والآن أصبحت كلها دولا ذات سيادة ومستقلة استقلالاً كاملاً. وشأنها شأن جميع الدول الأعضاء، فإنها تعتز بسيادتها، ربما أكثر من أية دولة أخرى. ومما لا شك فيه أن الدول الجديدة ليست في وضع نفسي يسمح لها بالانصياع للسيطرة الفعلية لبلد آخر في قراراتها، مهما كان كبيرا. ولا يوجد أحد على استعداد للتهاون في سيادته بأية طريقة أو شكل أو أسلوب. وكما يحب أن يقول زميلنا ممثل اسبانيا، السفير إينوسينسيو أرياس، "لا أحد يود حقا أن يفعل كما فعل عيسو، الذي باع بكوريته بطبق من العدس".

ومن البداية، كنا نرى، نحن الإيطاليين، أن اقتراح غزالي غير كاف. ونفس الشيء ينطبق على ما تولّد عن ذلك الاقتراح وأعلنته الولايات المتحدة في تموز/يوليه. وكل من اقتراح غزالي وعقبه الأمريكي يقدم لنا ثلاث فئات من الأعضاء الدائمين: أعضاء دائمون حائزون لحق النقض، وأعضاء دائمون غير حائزين لحق النقض، وأعضاء دائمون صوريون من البلدان النامية - وهذا بطبيعة الحال ينزل بالأعضاء غير الدائمين إلى فئة الطبقة الرابعة. وقد يذكر بعضكم رد الفعل الفوري في الفريق العامل، عندما أعلنت هذه الصيغة، إذ قال براكاش شاه، سفير الهند السابق، "إذا تناوبت البلدان النامية العضوية فلا بد من أن تتناوب الدول الصناعية أيضا". وأود أن أذكّركم جميعا بأن مبدأ التناوب العالمي هو عماد، بل هو جوهر أساس الاقتراح الإيطالي لإصلاح مجلس الأمن.

وفي العام الماضي أكد نبيل العربي، سفير مصر أن حلول التناوب

"تتيح الفرصة لعدد أكبر من الدول للمشاركة في تحمّل مسؤوليات وتبعات عضوية المجلس بالتناوب في كل إقليم مما يؤدي إلى دعم دور المجلس".

نظرنا، عبّرنا لرئيس الجمعية العامة عن إصرارنا على إعادة عقد الفريق العامل في النصف الثاني من كانون الثاني/يناير، على أقل تقدير. وسعى الطرف الآخر إلى تأجيل المناقشة إلى آذار/مارس أو حتى نيسان/أبريل، بل إلى إلغاء مناقشة اليوم - وأنا متأكد أنها مناقشة ستبين مدى انقسام الأعضاء إزاء هذا الموضوع. ولا نحتاج أكثر من الاستماع إلى ما قاله الذين تكلموا قبلي لندرك مدى صحة ما قلت.

النقطة الثانية، النصاب القانوني اللازم لإقرار أي إصلاح لمجلس الأمن أو زيادة عضويته، هي حتى الآن أهم هذه المسائل الثلاث. ومرة تلو الأخرى احتج كل طرف مرارا وتكرارا بحاجتنا إلى اتفاق عام. ولكن، ما نوع العتبة التي يعينها مفهوم "الاتفاق العام"؟ بالتأكيد، ليس أقل من ثلثي الدول الأعضاء. وما من أحد، على ما أعتقد، يمكنه أن يحاجي بأن هذا العدد يمكن أن يقل عن ١٢٤ صوتا، وهو نفس العدد الذي نصّت عليه المادة ١٠٨ بالنسبة لقرارات تعديل الميثاق.

وبصراحة، أعتقد أن مشروع قرارنا الإجرائي ذو قيمة كبيرة: فقد كشف النوايا الحقيقية لكبار المدعين بالحق وبعض مؤيديهم. فهم يقولون الآن بأنهم سيعتمدون مشروع القرار الإطار الذي وضعه غزالي بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين - لا بأغلبية ١٢٤ صوتا، ولكن بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوتين. ومن المعروف للجميع أنه عندما يجري التصويت هنا في الأمم المتحدة على قضايا حساسة أو مثيرة جدا للجدل، فإن عددا غير قليل من البلدان يتصرف مثل بيلاطس البنطي: ويتصلون من الموضوع برمته. كل ما في الأمر أنهم إما يمتنعون أو يتصادف عدم حضورهم في الوقت الحاسم. وبحسنا الموضوع، ووجدنا أنه، في السنتين الماضيتين على سبيل المثال، لم يكن حاضرا في لحظة التصويت على مشاريع القرارات المثيرة للجدل أكثر من ٤٠ أو ٥٠ وفدا. هذا علاوة على أن حفنة من الدول الأعضاء لا يسمح لها بالتصويت في الجمعية العامة، إما لأسباب يعرفها الجميع، أو لأنها لم تدفع المبالغ المستحقة عليها. وبعبارة أخرى - وأريد هنا أن أوجه الانتباه إلى هذه النقطة لأنني أعتقد أنها جوهرية - فإن إصلاحا بقدر أهمية وبمثل أبعاد توسيع عضوية مجلس الأمن يمكن إقراره بمجرد ٧٠ أو ٨٠ أو ٩٠ صوتا، تمثل أقل من نصف عضوية الأمم المتحدة. وهو ما يطلبه خصومنا. وهذا بصراحة شيء لا يصدق عقل، ولا يمكن أن يخطر على البال.

على طاولة البحث. وكما تعلم الجمعية، قوبل اقتراحنا ببيانات تأييد أو باهتمام من ٨١ بلدا. ونحن نعلم أن هذا التأييد غير كاف، لأنه يقصر عن الأصوات الـ ١٢٤ التي نؤمن إيماننا راسخا بأننا بحاجة إليها لإقرار أي توسيع لمجلس الأمن. ولكن ربما تكون الرياح قد تغيرت الآن، نظرا لأنه أصبح من المسلّم به على نطاق واسع أنه إذا اضطرت البلدان النامية إلى التناوب، فإنه يتعين على البلدان الصناعية أن تتناوب أيضا. وبالتالي، فقد يُثار الاقتراح الإيطالي مرة أخرى.

وكما قال السيد لامبرتو ديني، وزير خارجية إيطاليا، في كلمته أمام الجمعية العامة، فإن إيطاليا مستعدة لدراسة وتأييد صيغ أخرى لا تتعارض مع المبادئ التي يستند إليها اقتراحنا، وهي: الديمقراطية والتمثيل الجغرافي العادل حقا والفعالية والكفاءة والشفافية. وهناك إمكانية أخرى، بالطبع، وهي موقف "البديل الاحتياطي" لحركة عدم الانحياز، والذي يدعو إلى زيادة عدد المقاعد غير الدائمة فقط، في الوقت الحالي، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن فئات العضوية الأخرى.

يقودني هذا إلى الأسباب التي دعنا إلى الانضمام إلى ٢١ بلدا آخر في تقديم مشروع القرار A/52/L.7، الذي أود أن أشدد مرة أخرى على أنه ذو طبيعة إجرائية. وقد قال البعض إننا نرسل الرسالة الخطأ، وإننا ندفع باتجاه نهج متشدد. والعكس تماما هو الصحيح. وكما لاحظ أحد الزملاء الموقرين، فإن نهجنا هو ببساطة تدبير من تدابير "الدبلوماسية الوقائية". وهو يتناول ثلاث مسائل أساسية، هي: أولا، ضرورة تفادي أي إطار زمني مفروض إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق عام؛ وثانيا، النصاب القانوني اللازم لإقرار أي توسيع لمجلس الأمن؛ وثالثا، الحاجة إلى مواصلة مناقشة هذه المسألة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، لإعطاء جميع الدول الأعضاء فرصة للمشاركة الكاملة.

واسمحوا لي بأن أتوسع قليلا في شرح هذه النقاط الثلاث. بالنسبة للنقطة الأولى، أطلق علينا البعض اسم "مجموعة الجمود". والواقع، أننا نرى دائما أن الإصلاح مسألة جديرة بالاهتمام العاجل، على ألا يكون الثمن هو التضحية بالاتفاق العام. وبعد أن قدمنا مشروع القرار A/52/L.7، طُلب إلى إيطاليا، كما طُلب إلى بلدان أخرى من بين الـ ٢٢ بلدا التي شاركت في تقديم مشروع القرار، أن تسحب دعمها لمشروع القرار، وكان ذلك أحيانا بعبارة غير دبلوماسية. وقد قاومنا هذا الاقتراح. وإلّا ثبات وجهة

بحدوث ذلك. لأن الجمعية العامة، في النهاية، ما زالت، ويجب أن تظل، حجر الزاوية في منظمتنا.

ختاماً، وكما كتب وزير الخارجية، ديني، يوم أمس في مقال نُشر في وقت واحد في صحيفة "انترناشيونال هيرالد تريبيون" وصحيفة "جنرال أنزيجر" و "كورير دلا سيرا"، فإن:

"أي إصلاح، إذا أُريد له أن يجتاز تمحيص البرلمانات الوطنية والرأي العام، يجب أن يسفر عن تقدم حقيقي من حيث المصادقية والديمقراطية والسلطة لأكثر مؤسسات العالم اتساماً بالطابع العالمي". [صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون، المقالة الافتتاحية/صفحات الرأي، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧]

وبعبارة أخرى، يجب أن يعكس الإصلاح صورة مجلس الأمن في المستقبل وليس مجلس الأمن في الماضي.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن إصلاح مجلس الأمن مسألة تكتسي أهمية حيوية ولها آثار بعيدة المدى، لا على مستقبل المنظمة في حد ذاتها فحسب، بل أيضاً على صحة العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من أن أربع سنوات من المداولات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية لم تسفر بعد عن اتفاق عام حول أية صيغة محددة للإصلاح، فقد أدت هذه المداولات إلى تحديد القضايا الخلافية الأساسية، ومكنتنا من استشفاف ما يكمن في لب تباين الآراء بين الدول الأعضاء.

ونحن نتفق جميعاً على أن طبيعة التغيرات التي استجذبت في العلاقات الدولية على امتداد العقود الماضية تبرر توسيع عضوية المجلس. والآراء تختلف حول أفضل الطرق التي يمكن بها أن تنعكس هذه التغيرات في تعديل تكوين المجلس، وكيفية استنباط آلية تكفل أن يظل هذا التكوين متماشياً مع التغيرات المقبلة في العلاقات الدولية. ونعتقد أن هذا التباين في الآراء يمكن تسويته إذا كان الإصلاح قائماً على تحليل موضوعي للمشاكل والعيوب التي اتضحت حتى الآن في عمليات المجلس.

لقد شهد نصف القرن الماضي ظهور عدد كبير من الدول التي تملك موارد كبيرة للقوة، تساهم بها في صون

وإذ أنتقل إلى النقطة الثالثة التي أود أن أتعرض لها، أقول إنه ما من شك في أن المكان الوحيد الذي يمكن فيه بذل الجهود لتقريب الاختلافات الشاسعة التي ما زالت قائمة في وجهات النظر حول مسألة إصلاح مجلس الأمن هو إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية، في وضوح النهار، وعلى مرأى ومسمع الجميع. وهناك، يمكن أن نتخلص إلى الأبد من صيغة غزالي بكل آثارها ونتائجها السلبية. وبعدئذ، ينبغي العودة إلى النظر في خيارين رئيسيين آخرين، وإخضاعهما لتحليل كامل في إطار الفريق العامل، وهما التناوب و/أو زيادة المقاعد غير الدائمة فقط، وفقاً للموقف التراجعي لحركة بلدان عدم الانحياز.

في كل مراحل عملية إصلاح مجلس الأمن، كان وفد بلدي يسترشد بثلاثة دوافع رئيسية: أولاً، حماية مصالح بلدي. ودعونا نضع الأمور في نصابها. إن كل واحد في هذه القاعة يروج، ويدعى إلى الترويج لمصالحه الوطنية. وقد قلت في العام الماضي، وأكرر الآن، إن إيطاليا، وهي خامس أكبر منتج للثروة في العالم، وعماً قريب ستصبح خامس أكبر المساهمين في الميزانية العادية للأمم المتحدة، لن تقبل أبداً، وعلى الإطلاق، إنزالها إلى مركز من المرتبة الثالثة أو الرابعة.

ودافعنا الثاني هو حماية حلم. فنحن الإيطاليين، مثل كثير غيرنا من الأوروبيين، نأمل في أن يكون هناك، في المستقبل غير البعيد، مقعد أوروبي مشترك في مجلس الأمن. وزيادة عدد الأعضاء الدائمين من بلدان الاتحاد الأوروبي في المجلس ستمثل نكسة لذلك الحلم بدلاً من أن تقربه إلى الواقع.

وأخيراً وليس آخراً، هناك دافع الرغبة في حماية مصالح الأمم المتحدة ككل. والمادة ٢٥ من الميثاق تنص على أن:

"يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها".

وهذا التفويض الهائل والاستثنائي للصلاحيات، لا يمكن الذود عنه إلا بالثقة وبنظام للمساءلة. والاختبار الحقيقي الوحيد للمساءلة في ظل نظام ديمقراطي هو الانتخابات الدورية. وخلق أعضاء دائمين جدد من شأنه أن يعفي بلدانا معينة من اختبار الانتخابات الدورية، ومن ثم، يزيد من تآكل سيادة الجمعية العامة. ويجب علينا ألا نسبح

مجلس الأمن. كما أنها يمكن أن تقوض كفاءة المجلس في الاستجابة لحالات النزاع في الوقت المناسب، لأن وقتاً أطول سوف يستهلك في محاولة تسوية الاختلافات بين عدد كبير من الأعضاء الدائمين.

وعدم إمكانية استبدال الأعضاء الدائمين فعلاً بمجرد انتخابهم، مشكلة خطيرة أخرى ترتبط بزيادة العضوية الدائمة. ولو قُدِّر لقرار يصدر مرة واحدة أن يبقى على الدوام، فقد تضطر الدول الأعضاء إلى التعايش إلى الأبد مع نتائج قرار مصيري واحد قائم على الحقائق السياسية الدولية السائدة في وقت محدد من الزمن، بصرف النظر عن التطور الدينامي في العلاقات الدولية، الذي قد يكشف عنه المستقبل. وديناميات العلاقات الدولية بحكم طبيعتها، قد تؤدي في المستقبل إلى وجود بلدان أخرى تصل موارد قوتها إلى موارد قوة الدول دائمة العضوية أو تفوقها. وأي نظام للاستعراض الدوري لا يمكن أن يعالج على النحو الواجب مشكلة الفجوة المتزايدة بين تشكيل المجلس والحقائق الدولية الكامنة، لأن الأعضاء الدائمين الجدد سيتمكنون من إدانة أوضاعهم المتميزة بتأييد مجرد ثلث العضوية العامة.

وبصرف النظر عن هذه المشاكل، فإن أية زيادة في نسبة أعضاء المجلس غير المنتخبين بشكل منتظم بواسطة جميع أعضاء الأمم المتحدة وبالتالي غير خاضعين لمساءلتهم، من شأنها أن تقوض شرعية المجلس ومصداقيته السياسية فسي أن يعمل نيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة. وهذا بالتأكيد لا يتفق مع الرؤية التي تتوخاها حكومة بلدي لمجلس الأمن في القرن الحادي والعشرين.

وإذ نضع هذه المشاكل في اعتبارنا، نأمل بشدة أن يكون بالإمكان إيجاد أرضية مشتركة تمكننا من تحويل مجلس الأمن إلى هيئة أكثر تمثيلاً، وفعالية، وكفاءة

السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن مجلس الأمن ينبغي إصلاحه على نحو يكفل تمكين هذه الدول من العمل في المجلس بتواتر معقول، بما يتناسب مع قدراتها على الإسهام في السلم والأمن الدوليين. وفي رأينا أن أفضل سبيل لتحقيق ذلك، هو زيادة فئة العضوية غير الدائمة فقط في المجلس، بتوفير آلية تمكّن البلدان التي تملك قدرات متميزة على الإسهام في الأمن الدولي من أن تُنتخب لعضوية المجلس بتواتر أكبر من غيرها أو لفترات أطول.

وفكرة إنشاء خمسة مقاعد دائمة جديدة، اثنان منها للعالم الصناعي وثلاثة للعالم النامي، ما زالت مطروحة منذ فترة من الزمن. وقد اكتسبت بعض الدول الأعضاء، على مدى العقود الخمسة الماضية، موارد للقوة يمكن مقارنتها بتلك التي يملكها بعض الأعضاء الدائمين الحاليين. ونحن نتفهم تماماً تطلعات هذه البلدان إلى العضوية الدائمة. ولكن ما يقلقنا هو أن زيادة العضوية الدائمة قد تخلق، في الواقع، مشاكل أكثر من تلك التي تحلها.

واسمحوا لي، حبا في الوضوح، أن أتطرق بمزيد من التفصيل إلى بعض المشاكل التي ينبغي أن نتوقع ظهورها.

أولاً وقبل كل شيء، يبدو أنه لا توجد طريقة واضحة لتقرير أي البلدان مؤهلة لعضوية دائمة وأيها غير مؤهلة لذلك. وإذا ما حدث توسيع مقترح للمقاعد الدائمة، ستكون هناك بالتأكيد دول أعضاء كثيرة أخرى لم يسعدها الحظ بأن تُنتخب للعضوية الدائمة الجديدة ولكنها مؤهلة من حيث موارد القوة، تماماً مثل الدول التي تُنتخب لذلك. وهذا يعني أنه باسم القضاء على التمييز القائم بين الأعضاء الدائمين الحاليين والذين يتطلعون إلى العضوية الدائمة الجديدة، سينتهي بنا الحال فعلاً إلى خلق نظام تمييزي أسوأ يؤثر على عدد أكبر من البلدان. وتلك البلدان قد تشعر بأنها مهمشة ومُبعدة كما لو كانت دولاً أعضاء من الدرجة الثالثة، وقد تفقد أيضاً حافزها على الإسهام بشكل بناء في عمل منظمتنا. وفي ضوء قدرة ورغبة هذه الدول في أن تسهم إسهاماً جاداً في السلم والأمن الدوليين، ستكون هذه نكسة لصحة الأمم المتحدة وحيويتها.

وفي ضوء ما يجري في مجلس الأمن من ناحية السياسة الواقعية، نشعر بقلق لأن أية زيادة في العضوية الدائمة يمكن أن تزيد إمكانية استبعاد المسائل الحقيقية التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين من نطاق سلطة

وديمقراطية. وسنعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء المهتمة الأخرى على التوصل إلى حل مقبول لجميع أعضاء الأمم المتحدة. وسنظل متفتحي العقل ومرنين فيما يتعلق بأية اقتراحات بناءة يمكن أن تمضي بهذه العملية الهامة في الاتجاه الصحيح.

يود وفد بلدي أن يقول كلمة بشأن التمثيل الناقص للمجموعة الآسيوية في مجلس الأمن. إن المجموعة الآسيوية المكونة من ٤٨ بلدا - بوضعها الحالي - ودون احتساب الأعضاء الدائمين، لها نفس العدد من المقاعد غير الدائمة الذي يخص مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي البالغ عددها ٣٣ دولة، والذي يخص مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى التي يبلغ عددها ٢٤ دولة. والمجموعة الآسيوية هي المجموعة الإقليمية الوحيدة التي اتسعت، سواء من حيث العضوية أو من حيث التغطية الجغرافية، منذ نهاية الحرب الباردة. وبالنظر إلى عدد البلدان، والعوامل الأخرى ذات الصلة، تستحق المجموعة الآسيوية عددا من المقاعد غير الدائمة مماثلا، على الأقل، لعدد مقاعد المجموعة الأفريقية في أي مجلس موسع. وأية صيغة لا تعالج هذه المشكلة لن تكون عادلة أو منصفة للمجموعة الآسيوية.

أخيرا، وبوصفنا من مقدمي مشروع القرار A/52/L.7 نؤكد مجددا معارضتنا لأي إطار زمني مصطنع ومفروض للمداولات بشأن هذه المسألة الهامة، ولأية محاولة لاتخاذ مقررات موضوعية في الجمعية العامة بأغلبية تقل عن ثلثي جميع أعضاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة: استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة. وسنستمع إلى باقي المتكلمين في جلسة عصر اليوم، الساعة ١٥/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥